

تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس

(دراسة تحليلية أصولية)

بحث الرسالة

اسم الطالب: محمد فصيح الدين

رقم السجل للطالب: ١٧٢١٠٠٢٦



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس

(دراسة تحليلية أصولية)

بحث الرسالة

اسم الطالب: محمد فصيح الدين

رقم السجل للطالب: ١٧٢١٠٠٢٦



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

إقرار الطالب

والله، أنا الموقع أدناه وبياناتي كالاتي:

الإسم الكامل : محمد فصيح الدين

رقم السجل للطالب : ١٧٢١٠٠٢٦

العنوان : تولونج أجونج

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية بكلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

"تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس: دراسة تحليلية أصولية"

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زرقتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أتحمّل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، وحررته بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ٤ فبراير ٢٠٢١ م

توقيع صاحب الإقرار،


محمد فصيح الدين
METARAI TEMPEL
10000
129DAJX107427538

رقم السجل للطالب: ١٧٢١٠٠٢٦

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، أما بعد.

بعد مراجعة نتائج البحث التي تقدم على:

الطالب : محمد فصيح الدين

رقم التسجيل : ١٧٢١٠٠٢٦

الموضوع : تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس: دراسة تحليلية أصولية

وافق المشرف على هذه الرسالة لتقديمها إلى مجلس المناقشة.

رئيس شعبة الأحوال الشخصية

المشرف



د. سوديرمان الماجستير

د. محمد طريق الدين الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٣٠٣٠٦ ١ ٢٠٠٦ ٠٠١ رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٨ ١ ٢٢٢٠٠٥٠١ ٠٠٣

PENGESAHAN SKRIPSI

Dewan Penguji Skripsi saudara/i MUHAMMAD FASHIHUDDIN, NIM 17210026, mahasiswa Program Studi Hukum Keluarga Islam Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang dengan Judul:

تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس: دراسة تحليلية أصولية

Telah dinyatakan lulus dengan nilai: A

Malang, 24 Mei 2021

Scan Untuk Verifikasi



Dekan,



Prof. Dr. H. Saifullah, S.H., M.Hum
NIP. 196512052000031001

الشعار

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (رواه البخاري، رقم: ٧٣٥٢)



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمًا عداداً، وبعث فينا سراجاً وهاجاً، أرسل سيدنا محمداً بالحق بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله الذي أوضح منهج الحق حتى أضحى مشرقاً منيراً، وعلى آله وأصحابه ومن كان له على الحق ظهيراً. أما بعد.

وقد من الله بالانتهاء من تصنيف هذا البحث، فله الحمد والشكر عدد ما في السماء والأرض مع رجائي ابتغاء مرضاة الله عز وجل. وأتقدم الشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود. وهم الذين ساعدوني ونصحوني وأرشدوني، ولا يزالون يشجعوني في إتمام هذا البحث. وهم الذين لا يعدون عملهم في نفع الغير إلا للمحبة على إعانة أخيه المسلم، ولا يكون ذلك إلا أن يكونوا مخلصين وقولي لهم جزاهم الله خير الجزاء وأحسنه. ومنهم:

١. سماحة أ. د. عبد الحارس الماجستير، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٢. سماحة أ. د. سيف الله الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٣. سماحة د. سوديرمان الماجستير، رئيس شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٤. سماحة د. محمد طريق الدين الماجستير، مشرف البحث الذي أفادني علماً وعملاً ووجه خطواتي في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية الفكرة حتى الانتهاء.
٥. سماحة د. محمد فوزان زينيف الماجستير، مشرف الدراسة الذي ما زال يربيني في إتمام الدراسة ويشجعني في كل حال لكونه معلماً مرشداً، فله جزيل الشكر العميق والتقدير مني.

٦. سماحة الكياهي د. أحمد مزكي الحاج الماجستير، مدير معهد الجامعة العالي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. وكذا جميع أساتيدي فيه، منهم: شيخني ومربي روعي الكياهي حمزوي الماجستير، والكياهي غفران حنبلي الماجستير، و الكياهي د. نصر الله الماجستير، والكياهي أحمد عز الدين الماجستير، والكياهي محمد سعيد الماجستير، والكياهي محمد مؤلف الماجستير. هم الذين يعلمونني بخلوص الصدر في العلوم الدينية الإسلامية ويصبحون واصلين في التفقه فيها تحليلاً ومنهجياً وتطبيقياً وعملياً وخلقياً.
٧. وكل أصدقائي وزملائي من معهد الجامعة العالي والفصل الدولي في شعبة الأحوال الشخصية لسنة ٢٠١٧ ومن أحسن إلي.
٨. خاصة لأبي وأمي اللذان يدفعا في الشجاعة والنشاط ويدعوانني في كل وقت وحين. هما جناحان يحيطان يمينا ويسارا. وكذا أختي الصغيرة، جدي وجدتي، وكل من ذرية الكياهي حسان رحمه الله وأصوله وفروعه وقرابته.
- فأشكر شكرا جزيلاً لهم بخلص التهنئي وخلص الصدر.

مالانج، ٤ فبراير ٢٠٢١ م

الباحث،



محمد فصيح الدين

رقم القيد: ١٧٢١٠٠٢٦

محتويات البحث

أ	غلاف البحث
ب	إقرار الطالب
ج	موافقة المشرف
د	الاعتماد من طرف لجنة المناقشة
هـ	الشعار
و	شكر وتقدير
ح	محتويات البحث
ي	مستخلص البحث
١	الباب الأول
١	أ. خلفية البحث
٤	ب. مشكلة البحث
٤	ج. أهداف البحث
٥	د. فوائد البحث
٦	هـ. التعريفات التشغيلية
٦	و. الدراسات السابقة
٩	ز. منهج البحث
١٥	ح. طريقة عرض البحث
١٧	الباب الثاني
١٧	أ. تعدد الزوجات
١٧	١. مفهوم تعدد الزوجات
١٩	٢. تعدد الزوجات في إندونيسيا
٢٢	٣. أهمية توثيق الزواج في إندونيسيا
٢٤	ب. حقوق الزوجة

٢٤.....	١. مفهوم حقوق الزوجة.....
٢٥.....	٢. حقوق الزوجة في الإسلام.....
٢٧.....	ج. حقوق الأولاد.....
٢٧.....	١. مفهوم حقوق الأولاد.....
٢٨.....	٢. حقوق الأولاد في الإسلام.....
٣٠.....	د. القياس.....
٣٠.....	١. التعريف.....
٣١.....	٢. حجية القياس.....
٣٢.....	٣. أركان القياس وشروطه.....
٣٦.....	الباب الثالث.....
٣٦.....	أ. الآثار المترتبة على الزوجة والأولاد من تطبيق تعدد الزوجات.....
٣٦.....	١. الآثار المترتبة على الزوجة.....
٤٦.....	٢. الآثار المترتبة على الأولاد.....
٥١.....	ب. تحليل القياس في قضية تعدد الزوجات.....
٥٦.....	الباب الرابع.....
٥٦.....	أ. الخلاصة.....
٥٦.....	ب. التوصيات.....
٥٨.....	مراجع البحث.....

مستخلص البحث

فصيح الدين، محمد. رقم القيد. ١٧٢١٠٠٢٦. تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس: دراسة تحليلية أصولية. بحث الرسالة. شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف: الدكتور محمد طريق الدين الماجستير.

الكلمات الرئيسية: تعدد الزوجات، القياس، أصول الفقه.

قضية تعدد الزوجات هي قضية واقعية في إندونيسيا. وتكون قضية مشددة مستمرة في مجال الأسرة. وذلك مدفع على البواعث والعوامل الحادثة إلى تطبيقه، داخلية كانت أو خارجية. ومن ناحية القانون، هذه القضية التي أساسها مباح كثر تطبيقها بطريقة سيئة حتى إضرار الغير، سواء على الزوجة أو على الأولاد. التعدد في الحال ليس مؤيدا لعمل الإسلام، بل مظهرا للضرر والمفاسد الأعظم المؤثرة على رضى الفاعل. هذه القضية تليق بالتحليل بنظر القياس لكشف حكمه كي يكون أساسا واضحا في حكم الإسلام.

هذا البحث العلمي يندرج في جنس البحث المعياري المكتبي الذي يستخدم طريقة التحليل الأصولي بنظر القياس. ويستخدم البيانات الثانوية المحتوية على المواد الأساسية، والثانوية، والتكميلية. ويستخدم أيضا طريقة جمع المعلومات لكونها طريقة جمع البيانات وطريقة التحليل الوصفي الأصولي لكونها طريقة تحليل البيانات.

أما نتيجة هذا البحث فهو أن تطبيق تعدد الزوجات يؤثر آثارا سلبية على الزوجة والأولاد التي تنظر من ناحية الدين، والقانون، والاجتماع، والنفس. لكن، تظهر المفاسد ولا تجلب المصالح أعظم. وهذه القضية تليق للتحليل بقاعدة القياس، فألحق إلى الزواج المؤسس على عدم قدرة الزوج في استيفاء الحقوق الزوجية. إن فعل ذلك فحصل الضرر وفساد الأسرة. والعلة المحتوية فيه وجود عدم الباءة والإضرار. ولذلك، إن كان التعدد مبنيا على هذا الشأن فحكمه حرام شرعا.

ABSTRAK

Fashihuddin, Muhammad. NIM. 17210026. *Poligami di Indonesia Perspektif Qiyas: Studi Analisis Usul Fikih*. Skripsi. Jurusan Hukum Keluarga Islam, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing: Dr. H. Moh. Thoriquddin, Lc., M.HI.

Kata Kunci: **Poligami, Qiyas, Ushul Fikih.**

Fenomena poligami sering terjadi di Indonesia dan selalu dijadikan sebagai isu pelik yang berkepanjangan dalam keluarga. Hal ini didorong dengan beberapa faktor, baik segi internal maupun eksternal dari berbagai pihak untuk merealisasikan praktik ini. Secara hukum, praktik poligami yang asalnya legal sering dipraktikkan secara ilegal, hingga menciderai pihak lain, baik istri kedua maupun anak. Poligami bukanlah menjadi penguatan amaliah dalam Islam, malah menimbulkan mara bahaya yang berefek traumatis bagi siapapun yang melakukannya. Fenomena ini sangat perlu dikaji melalui pendekatan usul fikih melalui perspektif qiyas agar diketahui kejelasan hukum dari praktik ini sehingga dapat dijadikan landasan hukum dalam hukum Islam.

Penelitian ini termasuk jenis penelitian kualitatif normatif yang menggunakan pendekatan analisis konseptual dengan memakai teori qiyas sebagai pisau analisis. Sedangkan bahan hukum yang digunakan adalah bahan hukum primer, sekunder dan tersier. Penelitian ini menggunakan metode dokumentasi sebagai teknik pengumpulan data dan analisis deskriptif sebagai metode analisisnya.

Hasil penelitian ini menyimpulkan bahwa poligami secara praktik berdampak negatif bagi istri dan anak ditinjau dari segi agama, hukum, sosiologi, dan psikologi. Kendati demikian, dampak negatif (mafsadat) yang lahir sangat besar dan banyak. Adapun masalah poligami ini memenuhi kriteria untuk dianalisa dengan teori qiyas. Praktik poligami seperti ini dapat dianalogikan pada pernikahan yang dilandasi ketidakmampuan suami menunaikan hak dan kewajiban dalam rumah tangga. Jika tetap dipaksakan menikah maka akan menimbulkan bahaya dan rusaknya rumah tangga. Illat yang terkandung ialah adanya ketidakmampuan suami dalam memenuhi hajat serta potensi bahaya yang besar. Dengan demikian, jika poligami didasari dan dilakukan dengan cara yang tidak berlaku adil serta menimbulkan bahaya maka poligami haram dipraktikkan.

ABSTRACT

Fashihuddin, Muhammad. NIM. 17210026. *Polygamy in Indonesia Perspective of Qiyas: Study of Jurisprudence Proposal Analysis*. Undergraduate Thesis. Department of Islamic Family Law, Faculty of Sharia, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University of Malang. Advisor: Dr. H. Moh. Thoriquddin, Lc., M.HI.

Keywords: Polygamy, Qiyas, Usul Fikih.

The phenomenon of polygamy often occurs in Indonesia and is always used as a persistent and complicated issue in the family. This is driven by several factors, both internal and external from various parties to realize this practice. By law, the practice of polygamy, which is legal in origin, is often practiced illegally, to the point of injuring other parties, both second wives and children. Polygamy is not a reinforcement of deeds in Islam, instead it creates harm with traumatic effects for anyone who does it. This phenomenon really needs to be studied through a fiqh proposal approach through the perspective of qiyas in order to know the legal clarity of this practice so that it can be used as a legal basis in Islamic law.

This research is a qualitative normative research that uses a conceptual analysis approach using the Qiyas theory as a blade of analysis. Meanwhile, the legal materials used are primary, secondary and tertiary legal materials. This study uses the documentation method as a data collection technique and descriptive analysis as a method of analysis.

The results of this study concluded that practically polygamy has a negative impact on wives and children in terms of religion, law, sociology, and psychology. However, the negative impacts (mafsadat) were very large and numerous. The polygamy problem fulfills the criteria to be analyzed with the Qiyas theory. The practice of polygamy like this can be analogous to marriage which is based on the husband's inability to fulfill his rights and obligations in the household. If you are forced to marry, it will cause danger and damage to the household. The illat that is contained is the inability of the husband to fulfill his desire and the potential for great danger. Thus, if polygamy is based and is carried out in a way that is not fair and causes danger, then polygamy is haram to be practiced.

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

تعدد الزوجات ذات أثرية في مجال الأحوال الشخصية. كل من الودة والحب حسيا كان أم معنويا من المسائل الأساسية التي لها آثار عظيمة في بناء الأسرة وتكوينها. بعض المجتمع ينجحون في بنائها على أساس تعدد الزوجات، ولكن معظم الفاعلين لا ينجحون فيه. وفي التطبيق، هذه القضية أشد وصعب تطبيقا، لأنه كثرت الشرائط المفجرة لتحصيل هذا الشأن. فرما يصبح الرجل متعبا في توفرها مع أن الإسلام دين يسر لا عسر. بجانب ذلك، صفة العدالة من الرجل في تعدد الزوجات خفي لا ينضب، وإنما قادر في شعورها في الأمور المالية فحسب.¹

وكثرت آراء الكبار الذين يذكرون سلبية تعدد الزوجات، لا سيما لمن تزوج امرأة أخرى في ضمن عقد النكاح مع الزوجة الأولى دون إذن الحاكم. منها ما قاله رئيس منظمة إنقاذ الطفل بإندونيسيا السابق، محمد أسرار النعم، "إن تطبيق الزواج العربي في إندونيسيا يخالف المبادئ الأساسية في حفظ وإنقاذ الأولاد، وهذا مؤثر سلبا على الأولاد في نسبهم وإيجاد حقوقهم".² وكذا قال رئيس هذه المنظمة الحاضر سوسانتو، "معظم تطبيق هذا الزواج في إندونيسيا ليس بسبب الدين، وإنما بسبب قوة تواق الوطاء غير المضبوط.

¹Wely Dozan, "Fakta Poligami Sebagai Bentuk Kekerasan Terhadap Perempuan: Kajian Lintasan Tafsir dan Isu Gender," *Marwah: Jurnal Perempuan, Agama dan Jender*, no. 2(2020): 141, <http://dx.doi.org/10.24014/marwah.v19i2.11287>

²M. Asrorun Ni'am, "Nikah Siri Dinilai Melanggar Prinsip Perlindungan Anak", *Hukum Online*, 5 Desember 2015, diakses 18 Desember 2020, <https://www.hukumonline.com/berita/baca/lt5662b3d927f0c/nikah-siri-dinilai-melanggar-prinsip-perlindungan-anak>.

والأولاد يكونون مجنيا عليهم".^٣ ويؤخذ من هذين الرأيين سابقا أن تعدد الزوجات فيه ضرر عظيم إذا نظر من كل المحاور والجهات، فضلا إذا دخل فيه تطبيق تعدد الزوجات بدون إذن الحاكم. وهذا واضح جدا في منشأ الضرر.

مسألة تعدد الزوجات هي مسألة خطيرة. وقد نظمها الحكومة مقررًا ومقننا في قانون الزواج رقم ١ سنة ١٩٧٤ في مادة ٣-٥ حيث مراده: "إن أساس الزواج في إندونيسيا هو متزوج واحد، ويجوز للرجل أن يزيد بأكثر من امرأة بإذنها أمام القاضي في المحكمة الدينية مع توفر الشروط المعينة." وهذه الشروط أشد ضيقاً على الرجل في حصولها.^٤ وهذه القضية كما وردت في مجموعة الأحكام الإسلامية في الباب التاسع عن تعدد الزوجات في مادة ٥٥-٥٩ حيث مراده: "إذا أراد الرجل تعدد الزوجات أكثر من امرأة واحدة فحده أربع زوجات فحسب مع توفر الشروط المعينة من العدل وإذن الزوجة وإذن المحكمة الدينية وحصول الاعتذارات عليه لها. وإن كانت هذه الشروط غير مستوفية بل مردودة في المحكمة الدينية، استمر الرجل زواج امرأة أخرى، فزواجه لا يوثق في المدنية ولا يملك قوة الحكم المدني مما يتعلق بزواجهما."^٥ إذن، يفهم من هذين القانونين أن تعدد الزوجات جائز للرجل مع توفر الشروط المعينة ونيل قبول وقرار المحكمة الدينية في جوازه.

ذهب وهبة الزحيلي بأن تعدد الزوجات مقيد بحالة الضرورة أو الحاجة أو وجود العذر أو المصلحة المقبولة شرعاً. ولتحقق هذه الأحوال يحتاج ثبوتها إلى إذن القاضي في المحكمة الدينية، ولم يصدق

³Anugerah Andriansyah, "Nikah Siri dan Eksploitasi Seksual terhadap Anak", VOA, 19 Mei 2020, diakses 18 Desember 2020, <https://www.voaindonesia.com/a/nikah-siri-dan-eksploitasi-seksual-terhadap-anak/5426023.html>.

⁴Pasal 3-5 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan.

⁵Pasal 55-59 Kompilasi Hukum Islam

تحققها بغير قرار القاضي.^٦ وهذا الرأي موافق لما جرى في إندونيسيا. والحاصل أن كلا منهما يجري في إندونيسيا ويدخل تحت ولاية الحكومة من جهة التوثيق الرسمي والقرار في القضاء. وهذا طريق لمن أراد تعدد الزوجات بطريقة الزواج الرسمي تحت رعاية الحكومة. فحينئذ، يجب على المجتمع الإندونيسي طاعة أولى الأمر - ما لم يظهر المفسدة - بطاعة القوانين المنظمة للشؤون الاجتماعية والجماعية والفردية، لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.^٧

إن هذه المسألة كثيرة الوقوع في المجتمع الإندونيسي حتى اضطرب الناس في حكمها ومواجهتها، لأن المفسدة أعظم، لكن غالباً فعلها الشخص الذي يحتاج إلى أمر مضر. وبعض الأمثلة التي تحدث في إندونيسيا كما وقع على فيفي رحمواتي، هي ممثلة شهيرة في إندونيسيا. وقد زوجها هنري يوسودينيغرات؛ الحمامي الشهير، وهي تكون زوجة رابعة منه وزواجهما غير موثق. أما السبب المؤثر إلى الزواج العرفي وتعدد الزوجات أن الزوج أوعدها بتحقيق حق الولد كاملاً المحتوى على نفقته ومؤنته وصونه وشراء البيت لهما. لكن، خالف هذا الزوج الوعد وطلقها ولم يؤده الذي قرر إليها في البداية. وحينئذ، لا يستطيع عليها طلب حق الوعد والنفقة وغيرها مما يتعلق بالزواج وادعاء الولد، لأن زواجهما لا يوثق توثيقاً رسمياً تحت رعاية الحكومة.^٨ ها هو أحد الأمثلة، وستجد الواقعة الكثيرة مثله سواء شخصاً عواماً أو مشهوراً في هذا البلد.

جاءت الشريعة الإسلامية شاملة لمصالح الناس الدنيوية والأخروية. وجميعها إنما تقصد إلى المحافظة على مصالح الناس بجلب كل ما فيه منفعة لهم أو دفع كل ما فيه مضرة عنهم. ولذا، قال ابن عاشور في

^٦ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥)، ج ٩ ص ١٦٤

^٧ النساء: ٥٩

^٨Siti Afifah, "Rela Dipoligami Jadi Istri Keempat Pengacara, Nasib Artis Ini Berubah Drastis Bak Telan Pil Pahit", *Sajian Sedap*, 30 Agustus 2020, diakses pada tanggal 18 Desember 2020, <https://sajiansedap.grid.id/read/102312604/rela-nikah-siri-dan-dipoligami-jadi-istri-keempat-pengacara-nasib-artis-ini-berubah-drastis-bak-telan-pil-pahit-derajatku-diinjek-injek?page=all>

مقاصده: "إن استقراء أدلة كثيرة من القرآن والسنة الصحيحة يوجب لنا اليقين بأن أحكام الشريعة الإسلامية منوطة بحكم وعلل راجعة للصالح العام للمجتمع والأفراد."^٩ ولكن تعد الشريعة مصلحة إن تضمنت حفظ الكليات الخمس التي هي الأصول ومقصد الشارع. فإن فوتتها فهي مفسدة، وهذا كما قاله الغزالي في المستصفى.^{١٠} والحفظ لها يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها. وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود. والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع. وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.^{١١} فيعد درء المفسدة مقصدا شرعيا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ المصلحة لا تتحقق بجلب المنفعة فحسب، بل إن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة في حال التعارض والتزاحم. وهذا الأمر داخل في قاعدة "درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة" بيانا واضحا تفصيليا المستمدة من آيات القرآن والسنة المطهرة. وهذه القضية تليق بتحليل أصول الفقه بنظر القياس بإلحاقه إلى شيء آخر يحصل نتيجة الحكم.

ب. مشكلة البحث

١. ما الآثار المترتبة من تطبيق تعدد الزوجات الواقع في المجتمع الإندونيسي؟

٢. ما تحليل قضية تعدد الزوجات في نظر القياس؟

ج. أهداف البحث

١. معرفة الآثار المترتبة من تطبيق تعدد الزوجات الواقع في المجتمع الإندونيسي.

٢. معرفة تحليل قضية تعدد الزوجات في نظر القياس.

^٩ محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤)، ج ٢ ص ٢٤٥

^{١٠} أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ج ١ ص ١٧٤

^{١١} إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، (القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧)، ج ٢ ص ١٨

د. فوائد البحث

يتكون هذا البحث على الفائدتين، وهما فائدة نظرية وفائدة عملية مفصّلان كما يلي:

٣. فائدة نظرية

المرجو من عرض هذا البحث لينتفع كل من يقرأ، خاصة للطلاب والأساتيد عن تبين الآثار المنتشرة من تعدد الزوجات وكشف وتحليل حكمه بمنهج القياس الواقع في المجتمع الإندونيسي. ويزيدون معرفتهم الدقيقة في هذا الشأن المتعلقة بفقهاء الأسرة، حتى يمكن أن يزيلهم عن تحيرهم في فكر هذه المسألة وكشفهم الجواب المؤثر ذهنه وقلبه. وكذلك يمكن أن يعرف المضرة الموصلة إلى سدها ويمكن أن يلحق بمسألة أخرى التي تشبهها تسهيلاً في كشف وتحليل حكمها كما فعله الأصوليون.

٤. فائدة عملية

وكما قصد الباحث في الفائدة النظرية، قصد أيضاً في الفائدة العملية، بأن يمكن هذا البحث جواباً من ظواهر المشكلات التي تتعلق بمسألة تعدد الزوجات مع إثبات الأدلة والحجج والبراهين المسؤولية، ويصبح أيضاً مرجعاً ومصدراً للدراسات القديمة المتعلقة بهذا الشأن الذي بحثه الطلاب في المعاهد أو الجامعات ويمكن أيضاً معياراً اعتبارياً للدراسات الأخرى المتعلقة بهذا البحث.

هـ. التعريفات التشغيلية

حدد الباحث التعريفات التشغيلية ليكون البحث محددًا ومركزًا في عملية البحث العلمي التي

ذكرها كما يلي:

١. تعدد الزوجات: ممارسة تقوم على الرجل المتزوج بأكثر من امرأة واحدة.^{١٢}

٢. القياس: إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به

النص.^{١٣}

و. الدراسات السابقة

ومن اشتراط صحة الدراسة هو براءة انتحال من الدراسات التي مضت جريتها. وذلك لمعرفة

التشبهات والاختلافات بين الدراسات. فحضرها الباحث قصدا للاطلاع والمقارنة حوالي أربع الدراسات

السابقة كما يلي:

الأول، بحث جامعي كتبه نافيليا أيو رزقي أفريليانا تحت العنوان "دراسة تحليلية قانونية حول

إثبات نكاح تعدد الزوجات بطريقة الزواج العربي في نشرة المحكمة العظمى رقم ٣ سنة ٢٠١٨". هذا

البحث أصدرته الجامعة الإسلامية الحكومية سونان أمبيل سورابايا في عام ٢٠٢٠ م. ونتيجته أنه لا

يصدق على المحكمة الدينية قبول إثبات الزواج بهذا الشأن ولو كان فيه مصلحة للأولاد. ومنهجه بطريقة

المنهج المعياري مع التحليل القانوني باستخدام القوانين والمراجع الأخرى لتكون أساسا فيه. أما وجه التشابه

بين هذه الدراسة ودراسة الباحث فهو كون المبحث في بحث تعدد الزوجات متشابهًا. ووجه الاختلاف

^{١٢} عبد الله بن محمد الطيار وغيره، الفقه الميسر، (الرياض: مدار الوطن للنشر، ٢٠١١)، ج ٥ ص ٤٢

^{١٣} عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٦)، ص ٤٠.

الذي يفارق بينهما فهو اثنان: أحدها متفارق في تركيز البحث. أما هذه الدراسة فتركز على إثبات الزواج ممن يمارس تعدد الزوجات بالزواج العرفي، وأما دراسة الباحث فتركز على تحليل حكم تعدد الزوجات بطريقة منهج أصول الفقه. والثاني: متفارق في النظرية. أما هذه الدراسة فتستخدم منهج التحليل القانوني، وأما دراسة الباحث فتستخدم منهج التحليل الأصولي، وهو القياس.^{١٤}

الثاني، مجلة البحوث التي كتبها إدروس وصفريان فؤادي تحت العنوان "تعدد الزوجات في نظر سد الذريعة". أصدرت هذه المجلة في عام ٢٠٢٠. ونتيجتها أن المفهوم من تعدد الزوجات في إندونيسيا مستخدم طريقة سد الذريعة في تطبيقه. ووجه التشابه بين الدراستين يقع في مبحثه؛ تعدد الزوجات. ووجه الخلاف يقع في تحليل أصول الفقه بين نظرية سد الذريعة والقياس.^{١٥}

الثالث، مجلة البحوث التي كتبها محمد نور العرفان تحت العنوان "إجرام فعل تعدد الزوجات والزواج العرفي". أصدرت هذه المجلة في عام ٢٠١١. ونتيجتها أن إجرام تعدد الزوجات والزواج العرفي ونكاح المتعة غير موافق وثبوت من ناحية الدين، ولكن مع كثرة المفسدات التي تحتوي حولها تدل على ثبوت وصحیح إجرامها بالقانون حفظاً لحقوق النساء والمصلحة لهن واقتراحاً للأمر أن يجعل القانون المتعلق بالزنا. وقد استخدمت هذه الدراسة بالمنهج المعياري. ووجه التشابه بين هذه الدراسة ودراسة الباحث هو توافق المبحث في تعدد الزوجات ولو تفارق تركيزها. ووجه الاختلاف بينهما أن هذه الدراسة

¹⁴Navilla Ayu Rizky Aprilliana, *Analisis Yuridis Terhadap Ketentuan Isbat Nikah Poligami atas Dasar Nikah Siri dalam Surat Edaran Mahkamah Agung No. 03 Tahun 2018*, Skripsi, (Surabaya: UIN Sunan Ampel Surabaya, 2020), 13.

¹⁵Idrus dan Shifriyan Fuadi, "Poligami dalam Kajian Sad Dzari'ah", *Jurnal Islam Nusantara*, no. 1 (2020): 59 <https://doi.org/10.33852/jurnalin.v4il.186>.

مركز على بحث تعدد الزوجات والزواج العرفي من جهة الجريمة المدنية ودراسة الباحث مركز على تعدد

الزوجات في مبحث واحد وفعل واحد بتحليل أصولي.^{١٦}

الرابع، مجلة البحوث التي كتبها نور الحكمة وأكونع أري سوباكويو تحت العنوان "حماية القانون

للرأة الفاعلة تعدد الزوجات العرفي عند حكم الإسلام". أصدرت هذه المجلة في عام ٢٠٢٠. ونتيجتها أن

حماية القانون لا بد إعطاؤها للمرأة الفاعلة تعدد الزوجات العرفي حفظا من ارتكاب جريمة عظيمة من بعد.

وبجانب ذلك، تحضر الحكومة في إعطاء هذه الحماية والمرافق كي لا تضاع الحقوق الإنسانية لها. ووجه

الشبه بين الدراستين يقع في المبحث وهو في ضمن بحث تعدد الزوجات. لكن، يجد الاختلاف بينهما؛

بين بحث تعدد الزوجات وتعدد الزوجات العرفي.^{١٧}

والاختلاف الصريح في هذا البحث مع الدراسات السابقة هو تحليل حكم تعدد الزوجات

بالزواج العرفي بمنهج القياس فتكون هذه الدراسة لم تبحث من قبل في أي البحوث أو الدراسات التي

مضت جريتها. وإياك الاهتمام في معرفة التشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة اختصارا وتسهيلا بنظر

الجدول فيما يلي:

¹⁶M. Nurul Irfan, "Kriminalisasi Poligami dan Nikah Siri", *Al-'Adalah*, no. 2(2011): 138 <https://doi.org/10.24042/adalah.v10i2.248>.

¹⁷Nurul Hikmah dan Agung Ari Subagyo, "Perlindungan Hukum Bagi Perempuan Terkait Praktik Poligami Siri dalam Perspektif Hukum Islam", *LENTERA: Journal of Gender and Children Studies*, no. 1(2020): 50 <https://journal.unesa.ac.id/index.php/JOFC/article/view/9039>.

الجدول ١

تشابه واختلاف الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث	العنوان	وجه التشابه	وجه الاختلاف
٠١	نافيلا أبو رزقي أفريليانا	دراسة تحليلية قانونية حول إثبات نكاح تعدد الزوجات بطريقة الزواج العربي في نشرة المحكمة العظمى رقم ٣ سنة ٢٠١٨	توافق اتحاد المبحث في تعدد الزوجات بالزواج العربي	اختلاف تركيز المبحث بين إثبات هذا الزواج تحليلاً قانونياً من نشرة المحكمة العظمى وحكم هذا الزواج تحليلاً أصولياً بمنهج القياس
٠٢	إدروس وصفريان فؤادي	تعدد الزوجات في نظر سد الذريعة	توافق المبحث في تعدد الزوجات	اختلاف المبحث يقع في تحليل أصول الفقه بين استخدام سد الذريعة والقياس
٠٣	محمد نور العرفان	إجرام فعل تعدد الزوجات والزواج العربي	توافق المبحث في تعدد الزوجات والزواج العربي دون الاتحاد بينهما	اختلاف تركيز المبحث بين البحث في الجريمة قانونياً والبحث في التحليل الأصولي
٠٤	نور الحكمة وأكونع أري سوبياكيو	حماية القانون للمرأة الفاعلة تعدد الزوجات العربي عند حكم الإسلام	توافق المبحث في ضمن تعدد الزوجات	اختلاف المبحث بين بحث تعدد الزوجات وتعدد الزوجات العربي

ز. منهج البحث

منهج البحث العلمي هو أحد الخطوات الذي يساعد على الباحث حصول المعلومات الدقيقة وشكلاً متكاملًا في قضية أو مشكلة معينة. وكذا يساعد عليه تحليلها حتى حصلت عليه النتيجة الدقيقة في تلك القضية. والباحث يستخدم توجيه كتابة البحث الجامعي الذي أصدره كلية الشريعة بجامعة مولانا

مالك إبراهيم مالانج الإسلامية الحكومية سنة ٢٠١٩ (Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas

Syariah Tahun 2019).^{١٨} ويستخدم منهجا في تحليل هذه المسألة كما يلي:

١. نوع البحث

نوع البحث الذي يستخدمه الباحث هو البحث المعياري (normatif) أو يسمى بالبحث المكتبي، وهو بحث لحصول معايير الأحكام وتعمق مبدأها.^{١٩} وهذا البحث جري على الغالب باستخدام البيانات من الكتب المعتمدة أو القوانين أو المجالات التي تكون بيانات ثانوية، وهي تحتوي على المواد الأساسية، والمواد الثانوية، والمواد التكميلية.^{٢٠} مسألة تعدد الزوجات هو من باب البحث المعياري الذي طريقه بحث مكتبي. والمدخل المستخدم هنا هو مدخل أصول الفقه في بحث نوع من المسائل عند نظرية القياس.

٢. نهج البحث

نهج البحث هو طريقة خطوات الباحث وتفكيره لنيل النتيجة. وهو يستخدم نهج البحث التحليلي (pendekatan konseptual). البحث التحليلي هو البحث الذي طريقه تحليل الحكم من حيث مصدره، وفائدته، ومضمونه، وغير ذلك. ونشأ هذا النهج من آراء العلماء ومذاهبهم.^{٢١} والمراد بالتحليل هنا التحليل من حيث دليل الفقه في الاستنباط. وهو داخل في التحليل الأصولي. والأدلة من حيث موقفها تنقسم على اثنين: أحدهما: متفق عليها، وهو القرآن والسنة

¹⁸Tim Penyusun Pedoman Penulisan Skripsi, *Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas Syariah UIN Malang Tahun 2019*, (Malang: Fakultas Syariah, 2019), 17.

¹⁹Soetandyo Wignjosoebroto, *Hukum Konsep dan Metode*, (Malang: Setara Press, 2013), 77.

²⁰Soerjono Soekanto, *Pengantar Penelitian Hukum*, (Jakarta: UI Press, 2015), 52.

²¹Johan Nasution, *Metode Penelitian Ilmu Hukum*, (Bandung: Mandar Maju, 2008), 96.

والإجماع والقياس. والثاني: مختلف فيها، وهو العرف، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستحسان، والاستصحاب، والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع وفتحها.

والأدلة من حيث جنسها تنقسم على اثنين: أحدهما: أدلة نقلية، وهي القرآن والسنة والإجماع والعرف وشرع من قبلنا وقول الصحابي. والثاني: أدلة عقلية، وهي القياس والاستحسان والاستصحاب والمصلحة المرسلة وسد الذرائع وفتحها.^{٢٢}

والأدلة من حيث بحثها تنقسم على ثلاثة: أحدها: أدلة معيارية، وهي القرآن والسنة. والثاني: أدلة تجريبية أو استقرائية، وهي الإجماع والعرف وقول الصحابي وشرع من قبلنا. والثالث: أدلة منهجية، وهي القياس والاستحسان والمصلحة المرسلة والاستصحاب وسد الذرائع وفتحها.^{٢٣} ومسألة تعدد الزوجة داخل في نهج البحث التحليلي كما مر الذي سيحللها منهج أصول الفقه، وهو القياس التي تكون أدلة مختلف فيها، وأدلة عقلية، وأدلة منهجية.

٣. نوع البيانات

البيانات المستخدمة في هذا النوع هو البيانات الثانوية يعنى المعلومات المكتوبة في الوثائق. وهذا يسمى أيضاً بمادة الحكم. أما هي فتتنقسم على ثلاث مواد: المواد الأساسية، والمواد الثانوية، والمواد التكميلية.^{٢٤}

أما المواد الأساسية المستخدمة لهذا البحث فهي:

أ. القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ عن الزواج.

²²Cik Hasan Basri, *Model Penelitian Fiqh*, (Jakarta Timur: Kencana, 2003), 49

²³Basri, *Model Penelitian Fiqh*, 77.

²⁴Tim Penyusun Pedoman Penulisan Skripsi, *Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas Syariah UIN Malang Tahun 2019*, 20.

ب. مجموعة الأحكام الإسلامية.

ج. جمع الجوامع للتاج السبكي.

د. الوجيز في أصول الفقه لوهبة الزحيلي.

هـ. غاية الوصول شرح لب الأصول لذكريا الأنصاري.

والمواد الثانوية المستخدمة لهذا البحث فهي:

أ. الموافقات للشاطبي.

ب. الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري.

ج. الفقه الميسر لعبد الله بن محمد الطيار.

د. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقرافي.

هـ. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للعطار.

و. آراء العلماء المتعلقة وتعدد الزوجات المأخوذة من الكتب والبحوث العلمية.

والمواد التكميلية المستخدمة لهذا البحث هي القواميس, منها:

أ. لسان العرب لابن منظور.

ب. المصباح المنير للفيومي.

٤. طريقة جمع البيانات

طريقة جمع البيانات هي عملية البحث الجارية على الباحث حين بحثه. وذلك بتعيين البيانات المتعلقة بهذا البحث ثم تحقيق الموضوعات المتصلة به ثم جمع المعلومات المهمة من المواد السابقة ثم تحليلها ومناقشتها ثم الاستخلاص وأخذ النتيجة منه.^{٢٥}

أما الطريقة المستخدمة لجمع البيانات فهي مما يلي:^{٢٦}

أ. جمع كتب الفقه والأصول التي سيختارها الباحث لتكون مصدر البيانات المتعلق بموضوع البحث ومقصده.

ب. اختيار الكتب المعينة لتكون مادة أساسية التي تحتوي على مضمون البحث. وبعد ذلك، اختيار الكتب المعينة لتؤيد مادة أساسية التي تدخل في مادة ثانوية.

ج. قراءة الكتب المختارة من حيث المضمون والاستدلال مع التعمق من الكتب الأخرى لحصول المفهوم الصحيح. وتجري هذه الطريقة بقراءة الشروح والحواشي والفتاوى المؤيدة والموصلة إلى المراد الصحيح.

د. كتابة مضمون وخلاصة الكتب المختارة التي تتعلق بمشكلات البحث استدلالاً كان أو مضموناً. وإقامة التعليق والتحليل منها لحصول النتيجة.

٥. طريقة تشغيل البيانات

هذه هي طريقة تجهيز وتحليل البيانات المجتمعة كما سبق، وطريقتهما وخطوتهما كما يلي:^{٢٧}

²⁵Tim Penyusun Pedoman Penulisan Skripsi, *Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas Syariah UIN Malang Tahun 2019*, 20.

²⁶Basri, *Model Penelitian Fiqh*, 89.

أ. التحرير (*editing*)

وهو تكرار فحص البيانات المجموعة المحسولة من تمامها وإيضاحها. ولذلك، يتفحص الباحث البيانات المختارة ويركزها موافقا لموضوع البحث ومضمونه. والبيانات التي لا تتعلق بمسألة تعدد الزوجات والزواج العرفي والقياس مطروحة دون الاستخدام في عملية البحث.

ب. التقسيم (*classifying*)

هو تفريقها وتفصيلها تسهيلا في تركيز الفكرة. وطريقة التقسيم والتكييف بأن يقسم الباحث البيانات حسب موضوعها وتعلقها. فيفارق البيانات المتعلقة بتعدد الزوجات، والمتعلقة بالزواج العرفي، وكذا المتعلقة بالقياس حتى تكون مركزا حسب الموضوع.

ج. التحقيق (*verifying*)

هو تكرار الفحص حفظا لصوابها، بأن الباحث يفحص ويفتش صواب البيانات من الكتب المختارة، هل البيانات مقدورة في المسؤولية للبحث أم لا؟ فإن كانت غير صوابا فهي مطروحة دون الاستخدام للبحث.

د. التحليل (*analysing*)

هو تحليلها تسهيلا للفهم وتحصيلا لأخذ النتيجة. ويتعرض الباحث التحليل بعرض وصفي. لكن قبل عرض حصول التحليل، يتعرض مضمون البيانات المختارة من الأقوال والآراء والمذاهب وغيرها في الإطار النظري الموقع في الباب الثاني، ثم يحللها في مناقشة البحث الموقع في

²⁷Tim Penyusun Pedoman Penulisan Skripsi, *Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas Syariah UIN Malang Tahun 2019*, 21.

الباب الثالث. أما المحلل للبحث فهو القياس وآثار الواقعيات لإجابة كل المشكلات الموقعة فيما سبق.

هـ. الاستخلاص (concluding)

هو أخذ الخلاصة منها المجهزة بأن يلخص جواب المناقشة فيما يتعلق بكل المشكلات عن آثار الواقعيات وتحليل حكم تعدد الزوجات بطريقة الزواج العرفي عند نظر القياس مجهزة بسيطة ليعرف حصول النتيجة بسهولة.

ح. طريقة عرض البحث

ليكون هذا البحث منهجياً ومنتظماً ومسهلاً على القارئ فيرتب الباحث على أربعة أبواب. الباب الأول هو مقدمة البحث. يبدأ الباحث ببيان خلفية البحث الذي يكون سبباً في اختيار هذا الموضوع، ثم يذكر مشكلاته وأهدافه وفوائده من جهتين: النظرية والعملية، ثم يعرف التعريفات التشغيلية التي تكون تحديداً وتركيزاً فيه، ثم يذكر الدراسات السابقة التي يقارنها الباحث مع بحثه ليكون بحثه واضح التفارق أي غير الخلال من البحوث التي مضت، ثم يبين منهج البحث الذي نصح به الباحث في أخذ هذا البحث وعمليته، ثم يبين طريقة عرض البحث ليكون القراء يفهمون مرور هذا البحث.

الباب الثاني هو الإطار النظري أو ما يسمى بمراجعة الأدب. وفي هذا الباب، يبين الباحث ويفصل ما يتعلق بهذا الموضوع من المعارف والمعلومات والبيانات. وسيبين في خمسة فصول: منها: الفصل الأول هو بيان تعدد الزوجات. والفصل الثاني هو بيان حقوق الزوجة. والفصل الثالث هو بيان حقوق الأولاد. والفصل الرابع هو بيان القياس الذي يكون طريقة الاستدلال والتحليل في هذا البحث.

وبعد نهاية ذلك، يخطو إلى الباب الثالث وهو مناقشة البحث. وهذا أهم الأبواب لأن فيه تحليلاً

وجواباً على مشكلات البحث. وسيكون على فصلين: الفصل الأول هو بيان الآثار المترتبة من تطبيق

تعدد الزوجات الواقع في المجتمع الإندونيسي المنقسم على قسمين؛ النظر من حال الزوجة ومن حال الأولاد. وكل من الحال يندرج على قضيتين؛ بيان الآثار من المشاكل وطريقة الخلاص منه. والفصل الثاني هو تحليل قضية تعدد الزوجات في المجتمع الإندونيسي بمنهج القياس مع تحليل أركانه وضوابطه. وأخيراً، يختتم الباحث في الباب الرابع وهو الخاتمة، وفيه خلاصة نتيجة هذا البحث. ثم يذكر التوصيات ليكون هذا البحث مقترحاً من قرأه عميقاً وتحقيقاً.



الباب الثاني

الإطار النظري

يتكون هذا الإطار النظري على أربعة مباحث، وهي تعدد الزوجات وحقوق الزوجة والأولاد

والقياس التي يذكرها الباحث تفصيلاً فيما يلي:

أ. تعدد الزوجات

١. مفهوم تعدد الزوجات

التعدد لغة الكثرة، وهو من العدد أي الكمية المتألفة من الوحدات، فيختص التعدد بما زاد عن الواحد لأن الواحد لا يتعدد.^{٢٨} ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. أما النكاح أو الزواج لغة: فمعناه الضم والجمع، ومنه "تَنَّاكَحَتِ الْأَشْجَارُ" إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض.^{٢٩} وقال ابن فارس وغيره: يطلق معنى النكاح على الوطاء، وعلى العقد دون الوطاء.^{٣٠} وأما اصطلاحاً فاختلف الفقهاء في تعريفه كما يلي:

- الحنفية: النكاح هو عقد يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي.^{٣١}
- المالكية: النكاح هو عقد لحل تمتع بأنثى غير محرم ومحبوسة وأمة كتابية بصيغة.^{٣٢}
- الشافعية: النكاح هو عقد يتضمن إباحة وطاء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته. وقيل: بلفظين

فقط.^{٣٣}

^{٢٨} محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، دون سنة)، ج ٣ ص ٢٨١.

^{٢٩} محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤)، ج ٤ ص ٢٠٠.

^{٣٠} أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٢٢)، ج ٢ ص ٦٢٤.

^{٣١} محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، الدر المختار على رد المختار، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢)، ج ٣ ص ٣.

^{٣٢} أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، بلغة السالك لأقرب المسالك، (القاهرة: دار المعارف، دون سنة)، ج ٢ ص ٣٣٢.

• الحنابلة: النكاح هو عقد التزويج، أي عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته.^{٣٤}

والزوجة كما في لسان العرب هي امرأة الرجل، وجمعها "زَوَجاتٌ".^{٣٥} فلذلك، تعدد الزوجات هو عبارة عن ممارسة تقوم على الرجل المتزوج بأكثر من امرأة واحدة كما ذكر سابقاً في التعريفات التشغيلية.

إن تعدد الزوجات ليس فرضاً ولا واجباً ولا مندوباً، بل هو مباح مع توفر الشروط المخصوصة بالاتفاق من الجمهور. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾.^{٣٦} وللرجل الذي يريد فعل التعدد يجب عليه أن يكون عدلاً بين الزوجات في القسم والنفقة وغيرهما، للآية السابقة. وإن لم يستطع أن يعدل فيزوج واحدة فقط. ومع النص الصريح أن الرجل لن يستطيع أن يكون عدلاً بين زوجاتهن في المحبة، ولكن يمكن عليه أن يكون عدلاً في الأموال والنفقة والمؤنة لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾.^{٣٧}

^{٣٣} أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٣)، ج ٧ ص ١٨٣.

^{٣٤} منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣)، ج ٥ ص ٥.

^{٣٥} محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٢٢.

^{٣٦} عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ج ٤ ص ٢١١. ويليه سورة

النساء: ٣.

^{٣٧} النساء: ١٢٩.

وقيد جمهور العلماء في إباحة التعدد على أربع نسوة فحسب دون الزيادة منها. وفسر ابن كثير في ضابط التعدد حيث يقول في تفسيره: "انكحوا ما شئتم من النساء سواهن إن شاء أحدكم ثنتين وإن شاء ثلاثا، وإن شاء أربعاً".^{٣٨} وفسر بالترتيب الطبري حيث يقول: "إن خفت أن لا تعدل في أربع فثلاث، وإلا فثنتين، وإلا فواحدة. وإن خفت أن لا تعدل في واحدة، فما ملكت يمينك".^{٣٩}

٢. تعدد الزوجات في إندونيسيا

عملية تعدد الزوجات في إندونيسيا فعالة ولو قليلة، لأن في الواقع أن الأصل في الزواج متزوج واحد. وهذا كما قرره الحكومة في القانون رقم ١ سنة ١٩٧٤ عن الزواج بمادة ٣ ومجموعة الأحكام الإسلامية. لم يذكر فيهما حرمة تعدد الزوجات للرجل، وإنما أباحه له مع توفر الشروط المخصصة المشددة حتى يقبل الحاكم ويأذنه.^{٤٠}

قرر حكومة إندونيسيا إباحة تعدد الزوجات نظرا على القوانين التي تؤيد ذلك. ولكن، ليس مبدأه إطلاق تعدد الزوجات بل فتح تعدد الزوجات. هذا المبدأ والأساس مأخوذ من مفهوم القوانين المذكورة. ومقصود تقنين هذا القانون عن تعدد الزوجات هو لسد بابه إلى العمل به وحفظ كمال الأسرة بزوجة واحدة فقط من درء المفسدة المضرة فيها.^{٤١}

^{٣٨} إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ج ٢ ص ١٨٣.

^{٣٩} محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠)، ج ٧ ص ٥٣٧.

^{٤٠} Idrus dan Shifriyan Fuadi, "Poligami dalam Kajian Sad Dzari'ah", 59 <https://doi.org/10.33852/jurnal.in.v4i1.186>.

^{٤١} Tim Redaksi Nuansa Aulia, *Kompilasi Hukum Islam: Hukum Perkawinan, Kewarisan, dan Perwakafan*, (Bandung: Nuansa Aulia, 2009), 49.

ذكر القانون الوضعي رقم ١ سنة ١٩٧٤ في المادة ٣ الفقرة (١) حيث منطوقه: "الأصل في الزواج إنما يجوز لكل رجل زواج امرأة واحدة ولكل امرأة زواج رجل واحد."^{٤٢} وهذا يدل على أن الزواج في إندونيسيا تابع على متزوج واحد. ولكن، يباح تطبيق التعدد لمن قدر عليه وتوفرت شروطه عليه. وهذا كما ذكر في المادة ٣ الفقرة (٢) حيث منطوقه: "استطاع على الحاكم أن يؤذن الرجل الذي يريد التعدد إن أذن أيضا جميع من تعلق به."^{٤٣} هذه تدل على إباحة التعدد، لكن لا يطرد كلياً بل جزئياً، لأن هذه المادة تستثني لمن أباحه الحاكم فعل ذلك، وغيره غير مباح. إباحة ذلك لا بد مع توفر الشروط المقررة التي ذكرت في المادة ٤ الفقرة (٢) حيث منطوقه:^{٤٤}

المادة ٤

(٢) المراد من المحكمة المنصوص عليه في الفقرة (١) سابقاً إنما أذن بالتعدد لرجل إذا توافر فيه المبررات الآتية، وهي:

أ. عدم استطاعة الزوجة في القيام بواجباتها الزوجية.

ب. إصابة الزوجة بشلل أو مرض لا يرجى شفاؤه.

ج. كون الزوجة عقيماً.

بجانب القانون الوضعي، وجدت مجموعة الأحكام الإسلامية التي تنظم ذلك أيضاً. فمسألة تعدد الزوجات مقررة في مادة ٥٥ إلى ٥٩. وفي الحقيقة، مضمون هذا القرار متساو مع مضمون القانون الوضعي، إلا وجود الزيادة في المجموعة، منها: إلزام العدل على الرجل كما ذكر في المادة ٥٥ الفقرة (٢)؛ حصول الإذن من المحكمة الدينية المطابق مع القانون رقم ٩ سنة ١٩٧٥؛ إذن الزوجة وإثبات الفعل أن الرجل قادر على ذمة الزوجات والأولاد من النفقة وما

⁴²Pasal 3 ayat 1 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

⁴³Pasal 3 ayat 2 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

⁴⁴Pasal 4 ayat 2 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

يتعلق بهم كما ذكر في مادة ٥٨. وبالوضوح، يظهر أن المجموعة قيد إباحة التعدد مع توفر

الشروط المخصصة المحصورة من الرجل، وهذا من باب المستثنيات.^{٤٥}

فضلا عن ذلك، قرر الحكومة في القانون التنفيذي رقم ٩ سنة ١٩٧٥ عن تنفيذ القانون

رقم ١ سنة ١٩٧٤ في مادة ٤١ أن للرجل المرید التعدد إحضار الورقات أمام الحاكم، منها: ورقة

راتب الزوج المتوقع من معمله، وورقة الضريبة، وورقة قرار عدل الزوج لزوجاته وأولاده بالوعد.^{٤٦}

وهذا يدل على شدة الشروط في تحصيل قبول الإذن من الحاكم.

مظاهر تعدد الزوجات في إندونيسيا كثيرا ما تؤدي إلى وقوع الطلاق. وذلك بحجة أن من

أسباب وقوع الطلاق الواقع في إندونيسيا هو تعدد الزوجات. تأكيدا عليه، أصدرت الحكومة

بيانات الإحصائيات المحتوية على كل مجال شتى في عام ٢٠٢٠ م. وفيه إحصائية الطلاق الذي

سببه تعدد الزوجات كما يلي:^{٤٧}

الجدول ٢

إحصائية الطلاق بسبب تعدد الزوجات في عام ٢٠٢٠ م

المبلغ	الإقليم	المبلغ	الإقليم	المبلغ	الإقليم	المبلغ	الإقليم
١	بالي	٢٤	سومطرة الغربية	٦	سومطرة الشمالية	٢٧	آتشيه
٦	يوكياكرتا	٤٣	سومطرة الجنوبية	١١	جامبي	٦	رياو
٦	مالوكو	١٣	بانغكا بليتونغ	٢٤	لامفونج	٧	بينكولو
٢٢	سولاوسي الوسطى	٢٢١	جاوى الغربية	٣٦	جاكرتا	٦	جزية رياو
٩	كورونتالو	١٠٦	جاوى الشرقية	٢	سولاوسي الشمالية	٥٥	جاوى الوسطى
٧	مالوكو الشمالية	٨٣	نوسا تنقارا الغربية	٢٧٨	بانتن	٢٧	سولاوسي الجنوبية الشرقية
٩٢	سولاوسي الجنوبية	٢٧	كليمنتان الوسطى	١٠	كليمنتان الغربية	١	نوسا تنقارا الشرقية
٧	سولاوسي الغربية	٥	كليمنتان الشمالية	٨٦	كليمنتان الشرقية	٧٤	كليمنتان الجنوبية

⁴⁵Idrus, "Poligami dalam Kajian Sad Dzari'ah", 63.

⁴⁶Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975 tentang Pelaksanaan Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan, Pasal 41.

⁴⁷Badan Pusat Statistik, *Statistik Indonesia 2020*, (Jakarta Pusat: Badan Pusat Statistik, 2020), 232.

٣. أهمية توثيق الزواج في إندونيسيا

توثيق الزواج وارد في القانون رقم ١ سنة ١٩٧٤ عن الزواج في المادة ٢ الفقرة (٢) حيث منطوقه: "يلزم لكل الزواج توثيقه في الوثيقة الرسمية حسب القانون المنطبق". ووارد أيضا في مجموعة الأحكام الإسلامية في المادة ٥ الفقرة (١) حيث منطوقه: "يجب توثيق عقد النكاح للمحافظة على نظام الزواج في مجتمع الإسلام". وفقا على ذلك، لتتم عملية التوثيق كما ورد ذلك، ورد في المجموعة المادة ٦ الفقرة (١) حيث منطوقه: "تحقيقا لما نص عليه المادة ٥، يجب إجراء عقد النكاح أمام الموظف المختص بتوثيق الزواج للعقد تحت إشرافه". والآثار من مخالفة التوثيق هو كون الزواج غير رسمي، فلا يملك قوة الحكم في الحكومة والقضاء كما ورد في المجموعة في المادة ٦ الفقرة (٢).^{٤٨}

أما حكم التوثيق في الزواج فلا يوجد نص شرعي صريح يبين ذلك. ولكن، كثير من الفقهاء يحملون هذه القضية على القياس. فتقاس هذه القضية على مسألة المداينة التي ينبغي كتابتها حذرا على المخالفة في وقت ما. والأصل فيها قوله تعالى: ﴿بِأُيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾^{٤٩} ويعلم أن في توثيق الزوج حفظا على حقوق الزوجة والأولاد، وحفظها واجب، فتوثيقه واجب أيضا. وحاصله أن توثيق الزواج أولى لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.^{٥٠}

⁴⁸Abdul Halim, "Pencatatan Perkawinan Menurut Hukum Islam", *Al-Mabhats: Jurnal Penelitian Sosial Agama*, no. 1 (2020): 3 <https://ejurnal.iainlhokseumawe.ac.id/index.php/al-mabhats/article/view/804>

^{٤٩}البقرة: ٢٨٢

⁵⁰Irfan, "Kriminalisasi Poligami dan Nikah Siri", 125.

وفي فتوى شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق علي جاد الحق المنقول نقله سعيد عقيل

منور في كتابه أنه يشرح أن في الزواج نظامين:^{٥١}

أ) نظام شرعي، وهو متعلق بصحة الزواج. وهذا النظام مطابق للشرعية الإسلامية المنقولة والمحركة في معظم كتب الفقه.

ب) نظام توثيقي، وهو نظام زيادي يقصد به حفظ الأشياء السلبية ممن لا يكون مسؤوليا. وهذا هو الغرض الأقصى من الزواج الواقع في إندونيسيا حذرا على غير ترتيب الزواج للمجتمع. فحفظه بوسيلة التوثيق الرسمي عند الحكومة. فطاعته واجب لكل المتزوجين. والمنهج في ذلك استخدام المصلحة المرسله التي لم تكن من قبل مع أن المصلحة المحتوية في هذا الشأن أقوى وأعظم.

الزواج غير الموثق هو لا يملك قوة الحكم عند الحكومة والقضاء. وبالطبع، يترتب عليه كثير من الآثار السلبية التي ذكرها الباحث سابقا في آثار الزواج العرفي. ومع أن أئمة المذاهب وأصحابهم والمتقدمين والمتأخرين لا يبحثون هذه القضية لأنها عرف طارئ. فالتقليد على المذهب غير مطابق مع حال المجتمع الآن. فيندرج فيه قاعدة حكم الحاكم يرفع الخلاف ما دام في مدار المذاهب الأربعة ومنهج استنباطها. فلذلك، يترك المخالف مذهبه ويلتزم بمذهب الحاكم.^{٥٢} فيلزم لكل المجتمع التمسك به.

⁵¹Said Aqil Husein al-Munawar, *Problematika Hukum Keluarga Islam Kontemporer*, (Jakarta: Kencana, 2004), 33.

⁵²محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، (دمشق: دار الخير، ٢٠٠٦)، ج ٢ ص ٣٤٤.

ب. حقوق الزوجة

١. مفهوم حقوق الزوجة

وفي تعريف "حقوق الزوجة" يتكون على لفظين مركبين. وهما "الحق" و"الزوجة". الحق مشتق من "حَقَّ-يَحِقُّ-حَقًّا" وجمعه "حُقُوقٌ". ومعنى الحق في اللغة خلاف الباطل.^{٥٣} وجاء في القاموس أن معنى الحق يطلق على المال والملك والموجود الثابت.^{٥٤} وعرفه الجرجاني في تعريفاته بأنه الثابت الذي لا يسوغ إنكاره.^{٥٥} وفي البناية الحق هو ما يستحقه الرجل.^{٥٦} وفي شرح المنار للسيد نكركار أن الحق هو الشيء الموجود من كل وجه ولا ريب في وجوده، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "السحر حق والعين حق".^{٥٧} وبهذا، يعلم أن معنى الحق في اللغة له معان كثيرة. والمراد المطابق من هذه المعاني هنا ما يستحق الرجل كما ذكره صاحب البناية وهو ما يستحقه الرجل. وقد أطلق الفقهاء معنى الحق اصطلاحاً بعدة معان. والمراد هنا هو الالتزامات التي تترتب على العقد -غير حكمه- وتتصل بتنفيذ أحكامه. مثل: تسليم الثمن الحال أولاً ثم تسليم المبيع، وذلك في قولهم: ومن باع سلعة بثمن سلمه أولاً، تحقيقاً للمساواة بين المتعاقدين، لأن المبيع يتعين بالتعيين، والثمن لا يتعين إلا بالقبض، فلهذا اشترط تسليمه إلا أن يكون الثمن مؤجلاً، لأنه أسقط حقه بالتأجيل، فلا يسقط حق الآخر.^{٥٨}

^{٥٣} أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١ ص ١٤٣.

^{٥٤} محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيظ، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥)، ص ١١٢٩.

^{٥٥} علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، التعريفات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ص ٩٤.

^{٥٦} محمود بن أحمد بن موسى الغيتاي الحنفي، البناية شرح الهداية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ج ٨ ص ٣٠١.

^{٥٧} زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، دون سنة)، ج ٦ ص ١٤٨.

^{٥٨} عبد الله بن محمود بن مودود الموصولي، الاختيار لتعليل المختار، (القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٣٧)، ج ٢ ص ١٢.

ثم انطلق إلى تعريف الزوجة. وهي لغة امرأة الرجل، وجمعها زوجات. ويقال لها "زوج"، فالرجل زوج المرأة والمرأة زوجة. هذه هي اللغة العالية، وبها جاء القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^{٥٩}، والجمع فيها أزواج كما قاله أبو حاتم.^{٦٠} ولذلك، قصد الباحث بتعريف "حقوق الزوجة" هنا بمعنى أنه الالتزامات التي تترتب على عقد الزواج وتتصل بتنفيذ أحكامه التي تستحقها امرأة الرجل أي الزوجة.

٢. حقوق الزوجة في الإسلام

إذا وقع العقد صحيحا نافذا ترتب عليه آثاره وتنشأ به حقوق تحتوي على ثلاثة أقسام؛ حقوق واجبة للزوجة على زوجها، وحقوق مشتركة بينهما، وحقوق واجبة للزوج على زوجته. ويلى تفصيل كل منها:

أ) حقوق واجبة للزوجة على زوجها.

للزوجة على زوجها حقوق مالية، وهي المهر والنفقة، وحقوق غير مالية، وهي العدل في القسم بين الزوجات وعدم الإضرار بالزوجة. أما تفصيل الحقوق المالية فهو ما يلي:

(١) المهر.

وقد اتفق الفقهاء على أن المهر حق واجب للزوجة على الزوج. وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^{٦١}. وأما السنة فقد دل على أحاديث كثيرة، منها:

^{٥٩} البقرة: ٣٥.

^{٦٠} أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١ ص ٢٥٩.

^{٦١} النساء: ٤.

روي عن أنس بن مالك (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْمَهَا صَدَاقَهَا).^{٦٢} وأما

الإجماع فقد أجمع المسلمون على مشروعية هذا الصداق في الزواج. قال القرطبي في تفسيره في

قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾. إن هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة،

وهو مجمع عليه ولا خلاف فيه.^{٦٣}

(٢) النفقة.

نفقة الزوجة واجبة على زوجها اتفاقاً. وذلك من حيث الأصل العام بالكتاب والسنة

والإجماع. أما الكتاب فيستفاد ذلك قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ

وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾.^{٦٤} ومن الأحاديث قوله ﷺ: (إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ

يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ).^{٦٥} وقد انعقد إجماع الأمة في كل العصور والأزمان على وجوب نفقة

الزوجة على زوجها، ولم يخالف في ذلك أحد لما سبق.^{٦٦}

(ب) حقوق مشتركة بينهما.

وللزوجين حقوق مشتركة بينهما اللذان يستحقان الالتزامات المستوجبات منهما حفظاً

على المصلحة المحتوية فيهما. منها:

(١) حل العشرة الزوجية واستمتاع كل منهما بالآخر.

(٢) حرمة المصاهرة

^{٦٢} محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت: دار طوق النجاة، ٢٠٠١)، ج ٧ ص ٦، رقم: ٥٠٨٦.

^{٦٣} محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤)، ج ٥ ص ٢٤.

^{٦٤} الطلاق: ٦.

^{٦٥} محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١ ص ٢٠، رقم: ٥٥.

^{٦٦} نور الدين أبو لحية، الحقوق المادية للزوجة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٥)، ص ١٠٠.

(٣) ثبوت التوارث بينهما

(٤) ثبوت نسب الولد

(٥) حسن المعاشرة

ج) حقوق واجبة للزوج على زوجته

وفي حقوق واجبة للزوج على زوجته عديدة، منها:

(١) وجوب الطاعة.

(٢) تمكين الزوج من الاستمتاع.

(٣) عدم الإذن لمن يكره الزوج دخوله.

(٤) عدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج

(٥) خدمة الزوجة لزوجها

ج. حقوق الأولاد

١. مفهوم حقوق الأولاد

وتقصد بمصطلح "حقوق الأولاد" هنا تلك الحقوق التي رتبها الشارع على الوالدين للأولاد من قبل أن يولدوا، وحين استقرارهم في بطون أمهاتهم أجنة، وبعد أن يولدوا حتى يصلوا إلى سن البلوغ، وإلى أن يستقلوا بحياتهم بعد انتهاء دراساتهم والحصول على مصدر رزقهم. وإذا كان الفقهاء قد حددوا قديما سن البلوغ الشرعي بالنسبة للذكور، فلذلك لأنه مظنة القدرة على التكسب، وفي ظل الظروف الحالية وتعقد أمور الحياة. وكذلك امتداد سنوات التعليم إلى نهاية المرحلة الجامعية مما لا يترك مجالاً للأفراد في أن يعملوا بالإضافة إلى أهمية التعليم وضرورته لخطط التنمية في مجتمعاتنا. كل ذلك يدعو إلى المفكرين والمجتهدين في العصر الحاضر إلى القول باستمرار

الرعاية الأسرية للأولاد إلى ما بعد سن التخرج والحصول على المؤهل المناسب للعمل، بل والحصول على العمل ذاته.^{٦٧}

ومن المعلوم، أن حقوق الأولاد كثيرة باعتبار أي أنحاء. ولذا، يركز الباحث في ذكر حقوق الأولاد المترتب عليهم في الأسرة مما يتعلق بهذا البحث.

٢. حقوق الأولاد في الإسلام

حقوق الأولاد تحتوى على خمسة فصول: النسب، والرضاع، والحضانة، والولاية، والنفقة. وذلك سيفصل الباحث تفصيلا مشتملا ما يلي:

أ) النسب

نظام التني مشهور في الجاهلية وصدر الإسلام، فتبنى رسول الله ﷺ زيد بن حارثة، ثم سار الإسلام في علاج هذا الأمر وما توارثوه وأقاموا عليه سيرا مبنيا على التدرج، ثم قصى على التني وأبطل حكمه بقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾.^{٦٨} ولذا، حرم على النساء أن تنسب إحداهن إلى زوجها من تعلم أنه ليس منه. فقال عليه الصلاة والسلام: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِّن لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ).^{٦٩}

ب) الرضاع

^{٦٧} عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، حقوق الأولاد قبل الوالدين، (قطر: جامعة قطر، ٢٠١٨)، ص ٣١٤.

^{٦٨} الأحزاب: ٤.

^{٦٩} سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، (بيروت: المكتبة العصرية، دون سنة)، ج ٢ ص ٢٧٩، رقم: ٢٢٦٣.

والرضاع حق للطفل يثبت بمجرد ولادته وواجب على الأم، تأثم بترك القيام به من غير
 عد مشروع.^{٧٠} وذلك لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ
 يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾.^{٧١}

ج) الحضانة

الحضانة واجبة شرعا، لأن المحضون حاله قد يهلك أو يتضرر بترك الحفظ، فيجب
 حفظه عن الهلاك. محكمها الوجوب العيني إذا لم يوجد إلا الحاضن، أو وجد لكن لم يقبل
 الصبي غيره، والوجوب الكفائي عند تعدد الحاضن.^{٧٢}

د) الولاية

والولاية للأولاد تنقسم على قسمين: الولاية على النفس وعلى المال. أما الولاية على
 النفس فقد ثبت حقها للعصبة من الرجال على حسب ترتيبهم في الإرث. ويشترط أن يكون
 العاصب محرما للأنتى، فإن لم يوجد لها عاصب محرم اختار لها القاضي أمينا يضعها عنده أو
 يبقها عند الحاضنة على حسب ما يرى فيه مصلحتها. وحق الولاية في هذا الدور يكون جبرا
 على الصغير وعلى الولي من غير اختيار فيه لواحد منهما.^{٧٣}

أما الولاية على المال فهي رعاية أموال القصر والغائبين وعديمي الأهلية وحفظها وإدارتها
 والتصرف فيها بما فيه مصلحتهم، وطبقا للأحكام القانونية والنصوص الشرعية. وهذه الولاية

^{٧٠} زكريا البري، أحكام الأولاد في الإسلام، (القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٩٤)، ص ٣١.

^{٧١} البقرة: ٢٣٣.

^{٧٢} أحمد بن غانم بن سالم النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥)، ج ٢ ص ١٠٢.

^{٧٣} محمد أمين الغزالي، حقوق الأولاد، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨)، ص ١٣٨.

عند الحنفية تكون للأب، ثم للوصية، ثم للجد الصحيح غير أن ولاية الأب والجد ولاية إلزامية.

وعند الشافعية تكون للأب ثم الجد. وعند المالكية والحنابلة تكون للأب ثم لوصيه.^{٧٤}

هـ) النفقة

نفقة الأولاد حق من الحقوق المترتبة على ثبوت النسب. وهذه النفقة تكلف على

الأب، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.^{٧٥} ولحديث: (خُذِي مَا

يَكْفِيكِ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ).^{٧٦} وهي تكون على قدر حال الأب من السعة والضيق، لقوله

تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا

إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.^{٧٧}

د. القياس

١. التعريف

القياس في اللغة: تقدير شيء على مثال شيء وتسويته به، لذلك سمي المكيال: مقياساً،

يقال: فلان لا يقاس على فلان، أي لا يساويه.^{٧٨} وقيل: التسوية بين الشيئين تسوية حسية،

مثل: قست هذا اللوح أي حاذيته به وسويته، أو تسوية معنوية.^{٧٩}

^{٧٤} محمد أمين الغزالي، حقوق الأولاد، ص ١٤٥.

^{٧٥} البقرة: ٢٣٣.

^{٧٦} محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٧ ص ٦٥، رقم: ٥٣٦٤.

^{٧٧} الطلاق: ٧.

^{٧٨} محمد بن عبد الله الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (بيروت: دار الكتي، ١٩٩٤)، ج ٦ ص ٧.

^{٧٩} وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، (دمشق: دار الخير، ٢٠٠٦)، ص: ٥٦.

أما في الاصطلاح فقد اختلف علماء الأصول فيه. قال الغزالي: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما.^{٨٠} وقال السبكي: حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل.^{٨١} حتى قال إمام الحرمين: "يتعذر الحد الحقيقي في القياس، لاشتماله على حقائق مختلفة كالحكم، والعلة، والفرع، والجامع."^{٨٢}

٢. حجة القياس

هناك اتجاهان مشهوران في حجة القياس. وهما: اتجاه رأي الجمهور القائلين أن القياس حجة شرعية في نطاق الأحكام العملية وأصل من أصول الشريعة، يأتي في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية. هم ماثبو القياس. واتجاه رأي المعتزلي والشيعة الإمامية والظاهرية القائلين أن القياس ليس حجة شرعية على الأحكام. هم نفاة القياس.^{٨٣}

استدل الجمهور على حجة القياس بأدلة أربعة: القرآن، والسنة، والإجماع، والمعقول. أما القرآن فقولته تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^{٨٤}. الاعتبار هو القياس. والآية أمرت بالاعتبار، والأمر يفيد الوجوب، فيكون القياس واجباً على المجتهد، وإذا كان القياس واجباً على المجتهد فيجب عليه أن يلتزم بالحكم الذي وصل إليه اجتهاده، وأنه هو حكم الله تعالى في اعتقاده.^{٨٥}

^{٨٠} الغزالي، المستصفى، ج ١ ص ٢٨٠.

^{٨١} عبد الوهاب بن علي السبكي، جمع الجوامع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧) ص: ٨٠.

^{٨٢} محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩)، ج ٢ ص ٩١.

^{٨٣} وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه. ص: ٥٩.

^{٨٤} الحشر: ٢

^{٨٥} محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ج ٢ ص ٩٥.

وأما السنة العملية الصحيحة فقاس رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور كثيرة تزيد عن مائة مرة ليعلم الأمة ذلك ويرشدها إلى الطريق في بيان الأحكام التي لم يرد فيها نص بقياسها على الأحكام التي وردت فيها النصوص. وهذا من السنة الفعلية التي تعتبر حجة على المسلمين لأن يأتسوا بها، ويقتدوا بصاحبها. منها أن عمر سأل عن الثبلة هل تفتط الصائم؟ فقال: "أرأيت إن تميمضت، أكنت تفتط؟" قال: لا، قال عليه الصلاة والسلام: "فمه؟"، أي: فما الفرق؟ وهنا قاس الثبلة على المضمضة في عدم الإفطار، والعلة المشتركة بينهما أن كلاً منهما مقدمة للإفطار.^{٨٦}

وأما الإجماع فثبت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اجتهدوا رأيهم، وقاسوا الأمور على أمثالها، وتكرر ذلك وشاع ولم ينكر عليهم أحد، فكان إجماعاً منهم على حجية القياس.^{٨٧}

٣. أركان القياس وشرائطه

يعتمد القياس على أركان أربعة: الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلة (الوصف الجامع بينهما)، وحكم الأصل. وكل منها مشروح فيما يلي:

أ) الأصل. وهو محل الحكم المشبه به الذي ورد بحكمه نص.^{٨٨} وله شروط ثمانية مما يلي:^{٨٩}

^{٨٦} محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ج ١ ص ٢٤٢.

^{٨٧} حسن بن محمد العطار، حاشية العطار على جمع الجوامع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩)، ج ٢ ص ٢٤٩.

^{٨٨} زكريا الأنصاري، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (بيروت: دار الكتب العلمية، دون سنة)، ج ١ ص ١٠٩.

^{٨٩} محمد بن محمد الغزالي، المستصفي، ج ١ ص ٣٢٤.

(١) أن يكون حكم الأصل ثابتا، فإنه إن أمكن توجيه المنع عليه لم ينتفع به الناظر ولا المناظر قبل إقامة الدليل على ثبوته.

(٢) أن يكون الحكم ثابتا بطريق سمعي شرعي، إذ ما ثبت بطريق عقلي أو لغوي لم يكن حكما شرعيا.

(٣) أن يكون الطريق الذي به عرف كون المستنبط من الأصل علة سمعا، لأن كون الوصف علة حكم شرعي ووضع شرعي.

(٤) أن لا يكون الأصل فرعا لأصل آخر بل يكون ثبوت الحكم فيه بنص أو إجماع.

(٥) أن يكون دليل إثبات العلة في الأصل، مخصوصا بالأصل لا يعم الفرع.

(٦) أن يقوم دليل بجواز القياس عليه، وقال قوم: بل أن يقوم دليل على وجوب تعليقه

(٧) أن لا يتغير حكم الأصل بالتعليل.

(٨) أن لا يكون الأصل معدولا به عن سنن القياس، فإن الخارج عن القياس لا يقاس عليه غيره.

(ب) الفرع. وهو محل المشبه الذي لم يرد بحكمه نص. وله خمسة شروط:^{٩٠}

(١) أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع.

(٢) أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل.

(٣) أن لا يفارق حكم الفرع حكم الأصل في جنسية ولا في زيادة ولا نقصان.

(٤) أن يكون الحكم في الفرع مما ثبتت جملته بالنص وإن لم يثبت تفصيله.

^{٩٠} محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، ج ١ ص ٣٢٧.

ج) العلة. وهي الوصف الذي بني عليه حكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يسوي بالأصل في حكمه. وله أربعة شروط:^{٩١}

(١) أن تكون العلة وصفا مناسباً للحكم، أي أن تكون مظنة لتحقيق حكمة الحكم الشرعي.

(٢) أن تكون العلة وصفا ظاهرا جليا، أي مدركا بإحدى الحواس الظاهرة.

(٣) أن تكون العلة وصفا منضبطا، أي بأن تكون لها حقيقة معينة محددة لا تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الأفراد والأحوال.

(٤) أن تكون العلة متعدية وليست وصفا قاصرا على الأصل، أي أن تكون وصفا يمكن تحقيقه في عدة حالات ويوجد في غير الأصل.

د) حكم الأصل. وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل ويراد أن يكون حكما للفرع. وله عدة شروط:^{٩٢}

(١) أن لا يكون حكم الأصل مختصا به بنص آخر يدل على اختصاصه وتفرد به، لأن مقتضى القياس تعدية حكم الأصل إلى الفرع.

(٢) أن لا يكون حكم الأصل معدولا به عن سنن القياس، أي ثبت تشريعه استثناء من القواعد العامة.

^{٩١} وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ص: ٧٢.

^{٩٢} وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ص: ٦٧.

٣) عدم النص على حكم الفرع، أي ألا يكون الدليل الدال على حكم الأصل دالا على حكم الفرع وشاملا له.

٤) تقدم تشريع حكم الأصل على حكم الفرع، أي أن يكون حكم الأصل متقدما في التشريع غير متأخر الثبوت عن حكم الفرع.



الباب الثالث

مناقشة البحث

أ. الآثار المترتبة على الزوجة والأولاد من تطبيق تعدد الزوجات

يتكون بيان الآثار من تطبيق تعدد الزوجات على الحالين، وهما من حال الزوجة ومن حال

الأولاد. وكل ذلك تتبين فيه الآثار المترتبة عليهما. وذلك مما يلي:

١. الآثار المترتبة على الزوجة

إن ممارسة تعدد الزوجات في المجتمع لها آثار عديدة، لا سيما من جانب النساء عند التنفيذ، فهؤلاء النساء في وضع "الأدنى" من الرجال درجة.^{٩٣} والآثار التي يعاني منها زوجان من تعدد الزوجات تنقسم إلى عدة مشاكل. منها المشكلة الدينية، والقانونية، والاجتماعية والنفسية.

أ) المشكلة الدينية

أما التأثير من الجانب الديني الذي يؤثر على تعدد الزوجات كما عبرت عنه أنيسة رضا واتكنو التي نقلها شكري فتح الدين في بحثها على أن الزواج يعتبر صحيحا شرعا من خلال الاهتمام بمتطلبات الزواج الديني والوفاء به. ومن ناحية أخرى، يمكن لكلا الزوجين تجنب الاختلاط والفجور من الجنس الآخر. كلاهما إنما يحصلان على الراحة الباطنية مؤقتة. بالطبع، هذا الأثر يحصل من وجود هذا الزواج الداخل في التأثيرات الإيجابية. ومع ذلك، فإن الظاهرة الواقعية الحالية عند معظم الناس من تطبيق هذا الزواج إنما هي لإيجاد حل رغبتهم

⁹³Irfan Fahmi, "Proses Pengambilan Keputusan Menjadi Istri Kedua dalam Perkawinan Poligami Pada Wanita Berpendidikan Tinggi", *Psymphatic: Jurnal Ilmiah Psikologi*, no. 2(2014): 231 <https://doi.org/10.15575/psy.v1i2.479>.

الجنسية التي لا يمكن وقفها. لو كان رأي المجتمع السليبي حول تعدد الزوجات قد تطرق في ذهنهم بهذه الطريقة، أليس هذا يخالف أساس الإسلام الذي يحث عليهم التفكير الإيجابي؟^{٩٤}

وقد توافق مع هذا الرأي ما ذهب إليه عبد الكريم أمر الله (بويا همكا) في تفسيره "تفسير الأزهر". يرى أنه عندما علم شعب الإندونيسيين أن تعدد الزوجات مباح في الأمر القانوني، أساء بعضهم استغلال الفرصة. تزوجوا مرة أخرى ثانيا وثالثا ورابعا، ثم تفرقوا إذا لم يكونوا سعداء، ثم تزوجوا مرة أخرى. وقد حدث هذا النوع من الأشياء في منطقة ولادته غالبا. وهكذا، طرح استنتاجا مفادُه أن الزواج السعيد (المثالي) هو أن يكون لدى الرجل زوجة واحدة في الزوج. وكما فسر في قوله تعالى ﴿لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾^{٩٥} أي إنشاء الأسرة التي فيها السعادة والسكينة والاشتغال برعاية زوجة واحدة فقط.^{٩٦}

ب) المشكلة القانونية

نظراً إلى أن موقف المرأة يميل إلى أن تكون أدنى من الرجل درجة كما ذكر سابقا، فذلك يقع من أجل أن كلاً من مجموعة الأحكام الإسلامية وقانون الزواج يشددان في وجوب توثيق الزواج. وإذا لم يتم النظر فيه، فلن يكون له قوة قانونية. بالإضافة إلى ذلك، في سياق تعدد الزوجات كما ورد في المادة ٥٦ الفقرة (٣) في مجموعة الأحكام الإسلامية حيث

^{٩٤}Syukri Fathudin AW dan Vita Fitria, "Problematika Nikah Siri dan Akibat Hukumnya bagi Perempuan", *Jurnal Penelitian Humaniora*, no. 1(2010): 13 <https://journal.uny.ac.id/index.php/humaniora/article/view/5030>

^{٩٥}الروم: ٢١

^{٩٦}Buya Hamka, *Tafsir al-Azhar; Diperkaya dengan Pendekatan Sejarah, Sosiologi, Tasawuf, Ilmu Kalam, Sastra dan Psikologi*, (Jakarta: Gema Insani, 2015), Jilid 2, 185.

يذكر: "عقد النكاح بامرأة ثانية أو ثالثة أو رابعة بدون الإذن من المحكمة الشرعية لا يعتبر قانونياً".^{٩٧} وبالتالي، لا تتحقق إمكانية حقوق المرأة في زواج تعدد الزوجات العرفي. من الممكن جدًا أن يحدث أنه من خلال اعتبار الحالة الاجتماعية القانونية في كونها غير صالحة.^{٩٨}

لا سيما في تطبيق تعدد الزوجات بطريقة الزواج العرفي، طرحت سبتي أم عادلة النتائج حول الآثار القانونية للزوجات الفاعلة هذا كما يلي:^{٩٩}

(١) عدم العبرة بأنها الزوجة رسمياً، لأن نكاحها يعتبر باطلاً.

وهذا لأن النساء اللائي يقمن بالزواج غير المسجل ليس لديهن بينة على شكل شهادة الزواج. وبالتالي، فإن النتيجة إذا كان الزوج غير مسؤول أو ينكث، فلا مطالبة عليها إلى المحكمة الشرعية، على الرغم من أن الزواج يصح وفقاً في الدين. ولكن في نظر الدولة، يعتبر باطلاً إذا لم يتم تسجيله من قبل الموظف المختص لتوثيق الزواج.

ولذلك، فإن هذا الأمر يخالف النظام الوارد في قانون الزواج في المادة ٢ الفقرة (٢) ما نصه: "كل الزواج يوثق وفقاً على القوانين الجارية".^{١٠٠} ويخالف أيضاً النظام الوارد في مجموعة الأحكام الإسلامية في المادة ٥ الفقرة (١) و (٢) ما نصه:

المادة ٥

(١) يجب توثيق عقد النكاح للمحافظة على نظام الزواج في المجتمع الإسلامي.

⁹⁷Pasal 56 Ayat 3 Kompilasi Hukum Islam.

⁹⁸Nurul Hikmah dan Agung Ari Subagyo, "Perlindungan Hukum Bagi Perempuan Terkait Praktik Poligami Siri dalam Perspektif Hukum Islam", 50 <https://journal.unesa.ac.id/index.php/JOFC/article/view/9039>

⁹⁹Siti Ummu Adillah, "Implikasi Hukum dari Perkawinan Siri terhadap Perempuan dan Anak", *PALASTREN*, no. 1(2016): 204 <http://dx.doi.org/10.21043/palastren.v7i1.1011>.

¹⁰⁰Pasal 2 Ayat 2 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

(٢) وتوثيق عقد النكاح على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) يقوم به الموظف المختص به وفقا لما نص عليه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤.^{١٠١}

(٢) إهمال حقوق الزوجة وواجباتها.

الزوج الذي يزوج بغير التوثيق ويستهنئ فهو يتساهل بجهالة حقوقه والتزاماته الجسدية والعقلية تجاه الزوجة التي يتزوجها بشكل سري. وهذه القعدة تظهر بديل أنه لا توجد البيئة من شكل شهادة الزواج كدليل أصيل.

وقد تم تنظيم حقوق وواجبات الزوجة في قانون الزواج ومجموعة الأحكام الإسلامية. تنص المادة ٣١ على ما يلي:

المادة ٣١

(١) حقوق وواجبات الزوجة معتدلة مع حقوق وواجبات الزوج في شئون الأسرة واجتماعهما في بيئة المجتمع.

(٢) يباح كل منهما مرافعة الحكم.

(٣) الزوج هو رئيس البيت والزوجة هي ربة البيت.^{١٠٢}

ثم إذا لم يلتزم أحد الزوجين بحقوق والتزامات كل منهما، فيمكنهما رفع دعوى

قضائية إلى المحكمة. هذا كما يرد في قانون الزواج في المادة ٣٤ الفقرة (٣) ما نصه: "إذا

أهمل الزوج أو الزوجة التزاماتهما، يمكن لكل منهما رفع دعوى قضائية إلى المحكمة".^{١٠٣}

وهكذا، تنظمه مجموعة الأحكام الإسلامية في المادة ٧٧ بنفس القصد.

¹⁰¹ Pasal 5 Ayat 1 dan 2 Kompilasi Hukum Islam.

¹⁰² Pasal 31 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

¹⁰³ Pasal 34 Ayat 3 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

بناءً على ذلك، لا يمكن حماية حقوق وواجبات الزوج والزوجة على أساس أن الزواج لا يبرم بموجب قانون الولاية.

(٣) لا يحق للزوجة العيش والميراث وتقاسم الأموال المشتركة بينها وبين الزوج.

من التأثيرات الأخرى للزواج العرفي أن الزوجة ليس لها الحق في المطالبة بقمة العيش إذا كان زوجها لا يزال على قيد الحياة وهو غير مسؤول، ولا يمكنها المطالبة بميراث من زوجها إذا ماتت، لأن زواجها لا يعتبر أبدًا قائمًا وفقًا للقانون الوضعي، ولا يمكنها المطالبة بتقاسم الأموال المشتركة إن حصل الطلاق، إذ لا توجد البيئة الأصلية الدالة على عقد الزواج الرسمي.

وقد ورد النظام يحكم الالتزام بإنفاق الزوج لزوجته في مجموعة الأحكام الإسلامية في المادة ٨٠ الفقرة (٤) التي تنص:

المادة ٨٠

- (٤) تجب على الزوج مع مراعاة قدرته المالية نفقة أسرته في الأمور الآتية:
- أ. نفقة الزوجة وكسوتها ومسكنها.
 - ب. نفقة الأسرة، ونفقة الصحة والأدوية لزوجته وأولاده.
 - ج. نفقة التعليم لأولاده.^{١٠٤}

وكذلك إذا طلقها الزوج، فلا يحق لها الحصول على أجرة المتعة والإعاشة والمسكن والكسوة والحضانة في فترة العدة، لأنها غير منعقدة في قانون الدولة، فلا توجد مظلة

¹⁰⁴Pasal 80 Ayat 4 Kompilasi Hukum Islam.

قانونية. تلك الأوامر واردة في مجموعة الأحكام الإسلامية في المادة ١٤٩ التي تنص على ما يلي:

المادة ١٤٩

إذا تم الفراق بالطلاق يجب على المطلق القيام بالأمر الآتية:

أ. إعطاء المتعة للمطلقة بالمعروف نقودا كانت أو مالا إلا إذا كان الطلاق قبل الدخول.

ب. إعطاء النفقة والمسكن والكسوة للمطلقة في مدة العدة إلا إذا كان الطلاق بائنا أو كانت الزوجة ناشزا وغير حامل.

ج. دفع المهر كله الذي يكون ديناً على الزوجة، ونصفه إذا كان الطلاق قبل الدخول.

د. نفقة الحضانة لأولاده الذين لم يبلغوا الحادي والعشرين من عمرهم.^{١٠٥}

وفيما يتعلق بالأموال المشتركة (gono-gini)، فلا يمكن للزوجين رفع دعوى على

وجه التمليك، وخاصة الزوجة التي تميل إلى أن تكون مغبونة كثيراً، لأنه لا يمكن مقاضاة

الملكية المشتركة إلا إذا كان الزواج منعقدا قانونياً بموجب قانون الولاية. يتم تنظيم القوانين

المتعلقة بالأموال المشتركة في قانون الزواج في المادة ٣٥ الفقرة (١) التي تنص على:

"الأموال المكتسبة أثناء الزواج تصبح أموالاً مشتركة بينهما".^{١٠٦} وفي المادة ٣٦ الفقرة

(٢) التي تنص على: "فيما يتعلق بأموال كل منهما للآخر، للزوج والزوجة الحق الكامل

في اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن ممتلكاتهما".^{١٠٧}

¹⁰⁵ Pasal 149 Kompilasi Hukum Islam.

¹⁰⁶ Pasal 35 Ayat 1 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

¹⁰⁷ Pasal 36 Ayat 2 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

ولذلك، فكل من حق النفقة والميراث والملكية المشتركة ليس للزوجة أي فرصة للمطالبة بها لأن زواجها غير منعقد وفقاً لقانون الولاية.

(٤) لا يوفر الإلزام القانوني.

لا يوفر تعدد الزوجات العرفي الإلزام القانوني، أي عند حدوث نزاع قانوني لعدم البيئة الحقيقية. إذن، لا يعتبر الزواج أبداً وفقاً للقانون الوضعي الإندونيسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعدد الزوجات العرفي عرضة لمشاكل العنف الأسري، لأنه إذا لم يكن الزوج مسؤولاً فيمكنه التصرف بشكل تعسفي.

ومن ناحية أخرى، قدم شكري فتح الدين وفيتا فتريا أفكاراً من التضمين في الزواج العرفي بأن هذا الزواج يسمح أيضاً بالعنف تجاه الزوجة، لأنهما يشعران أن زواجهما منعقد، فللزوجة الحرية في فعل أي شيء لزوجته. وإذا كان هناك عنف أو انتهاكات ضارة بالزوجة فلا يمكن لها أن تقاضي بينما للزوج الحرية القانونية، حتى لو تزوج الزوج بعد ذلك بشكل قانوني من امرأة أخرى، فلا يمكن للزوجة فعل أي شيء حيال ذلك. هذا بالتأكيد مضر جداً للمرأة. وعندما تتطوع المرأة للزواج بشكل سري، فإنها تقدم نفسها تلقائياً للحياة دون حماية قانونية، في حين يكاد الزوج لا يعاني من أي خسائر.^{١٠٨}

(ج) المشكلة الاجتماعية

بصرف النظر عن كونها معيبة في نظر القانون، فإن تعدد الزوجات معيب من جهة الاجتماع أيضاً. لا يمكن لجميع الناس تحمل ذلك، لأن خلفية سلسلة من الزواج تنبت آراء

¹⁰⁸Fathudin dan Vita Fitria, "Problematika Nikah Siri dan Akibat Hukumnya bagi Perempuan", 16.

سلبية. على سبيل المثال، افتراض العيش معًا بدون روابط رسمية بسبب الخيانة الزوجية، وتعدد الزوجات، وعدم موافقة الوالدين، والحامل بالفعل، وما إلى ذلك. على الرغم من أن الحقيقة هي أنه فعل من الذكور والإناث، إلا أن هذه الآراء تستهدف النساء أيضًا. فإن تصور المجتمع عن الزوجة الثانية والعشيقات والحمل غير المرغوب فيه وما إلى ذلك هي قوالب نمطية كما أن النساء فقط مذنبات. لذلك، طالما أن هناك ضمانًا قانونيًا يمكن أن يوفر الحماية للمرأة، فلماذا لا تستخدمه.^{١٠٩}

أوضحت سبتي أم أدلة أيضًا العديد من الآثار الاجتماعية التي كان لها تأثير على الزوجين، وخاصة الزوجات من بين أمور أخرى:^{١١٠}

- (١) تعدد الزوجات يخلق الفتنة وسوء الظن.
- خطر هذا الزواج هو ظهور القذف أي طرح الفتنة. ويعتبر المجتمع أن هذا الزواج هو محاولة بجد ذاته (زوجين) للتستر على العار المحيط بالحمل خارج إطار الزواج، على الرغم من أن التهمة ليست بالصحيحة أو أن هناك أشياء أخرى مخفية التي تجعل المجتمع يسوءون الظن الذي هو ممنوع في الشرع.
- (٢) جعل الصعب على الجمهور من الإشهاد.

إذا كانت هناك مشكلة تشمل الزوجين، فسيكون من الصعب على المجتمع الإشهاد بشهادته. فبسببه لا يعرفون ما إذا كان الزوجان متزوجين في الحقيقة. والنتيجة

¹⁰⁹Fathudin dan Vita Fitria, "Problematika Nikah Siri dan Akibat Hukumnya bagi Perempuan", 16.

¹¹⁰Adillah, "Implikasi Hukum dari Perkawinan Siri terhadap Perempuan dan Anak", 204.

هي أنه إذا حدث نزاع بينهما أو إهمال اقتصادي لزوجته أو أطفاله مثالا، سيجدون صعوبة في المساعدة أو الإشهاد بشهادة حقيقية.

(٣) صعب الاختلاط.

ستجد الزوجات اللواتي يتزوجن بهذا الزواج صعوبة في التواصل الاجتماعي (الاختلاط)، لأنهن غالبًا ما يُعتقد أنهن عشن في نفس المنزل مع رجال بدون روابط زوجية أو يعتبرون عشيقات.

(د) المشكلة النفسية

من الناحية النفسية، عندما تكتشف الزوجة أن زوجها قد تزوج مع امرأة مرة أخرى، فإنها تشعر تلقائيًا بمشاعر الاكتئاب والتوتر المطول والحزن وخيبة الأمل الممزوجة في الاتحاد والكرهية، لأن زوجها تشعر بخيائته.^{١١١}

بجانب ذلك، بناء على البحث الذي أجرته حلفية في رسالته في درجة الماجستير، ورد أن كل زوجة الفاعلة تعدد الزوجات لها تأثير سلبي على نفسها. وذكرت أن جميع الزوجات سيشعرن بالأذى والغضب عندما يسمعون المعلومات، لا سيما عن مشاهدة أزواجهن يتعاملون مع نساء أخرى. في هذه الأثناء، عندما تكتشف الزوجات أن أزواجهن قد تزوجوا مرة أخرى، فإنهن مترددات إلى من يطرحن الشكوى. فيما يلي الأثر النفسي الذي تعيشه

الزوجة الأولى والثانية عند تعدد الزوجات على النحو التالي:^{١١٢}

¹¹¹Anna Marie Wattie, *Poligami Pintu Daruratkah?*, (Yogyakarta: PSKK UGM, 2005), 56.

¹¹²Halfiah, *Praktek Poligami Melalui Nikah Siri*, Tesis, (Lampung: UIN Raden Intan Lampung, 2019), 140.

الجدول ٣

الآثار النفسية تجاه الزوجة الأولى والثانية

الرقم	تجاه الزوجة الأولى	تجاه الزوجة الثانية
١	تغار من الزوجة الثانية	تغار من الزوجة الأولى
٢	تشعر بحيبة أمل وجرح	تشعر دائما بالقلق والمريب.
٣	الشعور بالغضب والانزعاج	ظهور منافسة بين الزوجة الأولى والزوجة الثانية
٤	قلة الشهوة في الأكل والشرب.	كثيرا ما تفقد الثقة
٥	كثير من الأحيان تنفيس عن إحباطها على الأطفال	تستلم وتشعر بالعجز
٦	غالبًا ما تروي قصته لأي شخص عن أشياء حدثت في منزلها	الخوف من حكم وتبرير المجتمع لها كزوجة ثانية
٧	كثير من الأحيان أحلام اليقظة من القدر	
٨	التواصل مع الزوج لا يسير على ما يرام.	

بجانب ذلك، فإن فاعل تعدد الزوجات يكذب بالتأكيد على عائلته، وخاصة على زوجته الأولى. وفقًا لاعتراف أحد العلماء العظماء الذي تزوج أربع زوجات من قبل. فقد اعترف أنه إذا كان الزوج بالفعل متعددًا، فلن يكون لديه مجرد مستودع كاذب، بل يجب أن يكون مصنعًا كاذبًا، لأنه إذا كان المستودع مجرد القليل من الكذب، في حين أن المصنع لن ينفذ من الكذب يعني الكذب على الزوجة الكبرى.^{١١٣}

¹¹³Irfan, "Kriminalisasi Poligami dan Nikah Siri", 124.

أتى محمود هدى وأنيساتوس صالحة حجة مفادها أن الزواج المبني على أساس تعدد الزوجات يكون من الصعب تكوين أسرة صحية وسعيدة ومتناغمة. كلاهما يجادلان بأن جوانب تكوين مثل هذه الأسرة ليست محتملة. ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها:^{١١٤}

- ١) غياب الحياة الدينية في الأسرة، مما يعني غياب جو من الحياة الدينية داخل دائرة الأسرة التي يتسم بها الشعور بالأمان والمودة بين أفراد الأسرة الذين يتحابون.
- ٢) عدم وقت الاشتراك معاً، أي فقد حان الوقت لكي يتمكن الأزواج من الاجتماع مع زوجاتهم وأولادهم.
- ٣) عدم نمط اتصال جيد بين أفراد الأسرة.
- ٤) عدم وجود احترام متبادل بين أفراد الأسرة.
- ٥) عدم الشعور بالارتباط بجزء من الأسرة باعتباره رابطة جماعية قوية ووثيقة وليست فضفاضة.
- ٦) عدم وجود إدارة للنزاع في أفراد الأسرة سواء بين الزوجة الأولى والزوجة الثانية أو مع الأبناء.

٢. الآثار المترتبة على الأولاد

لتعدد الزوجات آثار على الأطفال، إذا كان للزوجين اللذين يمارسان ذلك في نفس الوقت أطفال وُلدوا من هذا المنبع. فلهذا آثار يمكن رؤيتها من جهات مختلفة. وسيقوم الباحث بتحليل

¹¹⁴Mahmud Huda dan Anisatus Shalihah, "Keharmonisan Keluarga pada Nikah Siri dalam Praktik Poligami", *Jurnal Hukum Keluarga Islam*, no. 2(2017): 73
<http://journal.unipdu.ac.id/index.php/jhki/article/view/945>

الآثار التي تحدث بسبب تعدد الزوجات المفروض على الأطفال. ستكون هذه التأثيرات بالتأكيد مشكلة جديدة في حياة الطفل. وسيصف الباحث هذه التأثيرات من منظور المشكلة الدينية والقانونية والاجتماعية والنفسية.

أ) المشكلة الدينية

كما ورد في الإطار النظري السابق أن للأطفال حقوقا وواجبات يجب حمايتها والوفاء بها. في الإسلام عندما يلد الزوج والزوجة طفلاً، فإن للطفل خمسة حقوق يجب توافرها، وهي: حق النسب، وحق الرضاعة، وحق الحضانة، وحق الولاية، وحق النفقة. هذه الحقوق الخمسة مبنية على القرآن وسنة رسول الله ﷺ، وهي مفروضة على الوالدين، خاصة الأب لأبنائه.

ومع ذلك، لأن الزواج الذي قام به يتم عن طريق العرنين، أي دون التوثيق، ولو منعقدا وصحيحا من ناحية الدين، فإن الزوجة والطفل ليس لهما قوة قانونية، حيث توجد حقوق يجب أن يستوفي بها الزوج الذي يصبح زوجا لزوجته وأبا لابنه. وتصبح هذه الحقوق الخمسة "الأمر الضرورية" للأطفال. كل هذه الأمور ستتحقق بشهادة الشهود والإشعار العام بالزواج، ونشرها من خلال مراسم الزواج أو وليمة العرس.¹¹⁵

وقد صرح محمود شلتوت في كتابه عن أهمية تسجيل الزواج الذي يفيد حماية حقوق وواجبات الأطراف في الزواج. هذا التسجيل جهد وقائي لتوقع المزيد من إضعاف عقيدة المسلم أن هناك الخروقات للوعود التي تؤدي إلى أعذار للهروب من الالتزامات. نظراً إلى أن

¹¹⁵Yusuf Al-Duraiwisy, *Nikah Siri, Mut'ah dan Kontrak dalam Timbangan Al-Quran dan al-Sunnah*, (Jakarta: Darul Haq, 2010), 100.

معايير الإيمان مجردة (شيء خفي)، فإن أحد الطرق للخروج منها هو تقديم بيئة مكتوبة.^{١١٦}
 وفقا لهذا الرأي، فإن قريش شهاب ذهب أن القرآن قد أمر جميع المسلمين بطاعة أولي الأمر
 ما دام لا يتعارض أحكام الله. في حين أن ترتيب تسجيل الزواج ليس فقط متناقضًا، بل
 يتماشى مع روح القرآن.^{١١٧}

ب) المشكلة الاجتماعية

وفي الغالب، يجري تعدد الزوجات خلال سنتين إلى ثلاث سنوات فقط. ويصبح
 الأولاد عمالا أو ضحايا للتجار بالبشر. وكذا، يستودعون إلى جداتهم في القرية بتأمين
 صحي منخفض نسبيًا، مما يؤدي إلى معاناتهم من سوء التغذية.^{١١٨}
 وإذا تمكن الطفل من فهم وضعه الاجتماعي، فسيشعر بأنه مستبعد من المعاملة بين
 الناس. فضلًا على أن بدأ التشكيك عن حاله، فسيشعر أن وضعه الاجتماعي يختلف عن
 البيئة الاجتماعية بشكل عام. على سبيل المثال، في سن المدرسية. في بداية دخوله إلى
 المدرسة، وهو بالتأكيد يحتاج إلى شهادة الميلاد كما هو واضح فيما سبق. وفي الحقيقة،
 سيوثق في الشهادة اسم أمه فقط. وإذا كانت البيئة الاجتماعية لا تقدم دعمًا إيجابيًا لهذا
 الواقع، فإن الطفل يفضل المعاملة مع البيئة الاجتماعية التي يمكن أن تقبل الظروف الملائمة
 بحاله. فأدى عدم وضوح الوضع القانوني إلى اضطراب العلاقة بين الأب والابن. وإذا كانت

^{١١٦} محمود شلتوت، الفتاوى: دراسة مشكلات المسلم المعاصر في حياة اليومية العامة، (مصر: دار القلم، دون سنة)، ج ٣ ص ٢٧١.

^{١١٧} Quraish Shihab, *Wawasan Al-Qur'an: Tafsir Maudhu'i atas Pelbagai Persoalan Umat*, (Bandung: Mizan, 1996), 204.

^{١١٨} Thriwaty Arsal, "Nikah Siri in Demographic Overview", *Sodality: Jurnal Sosiologi Pedesaan*, no. 2(2012): 161 <https://doi.org/10.22500/sodality.v6i2.6082>.

هناك مشكلة في أي وقت في علاقتهم، فيمكن للأب بسهولة أن ينكر أن الطفل ليس طفله الشقيق.^{١١٩}

ومن ناحية أخرى، فإن الأطفال معرضون بشدة للاستغلال الجنسي من خلال الزواج غير المسجل، ليس فقط بسبب نقص معرفة القراءة والكتابة لديهم والظروف الاقتصادية للأسرة، ولكن أيضًا بسبب بيئتهم ووضعهم الاجتماعي. لقد صرح رئيس منظمة حماية الأولد الإندونيسي؛ سوسانتو: "انخفاض الوضع الاجتماعي، خاصة لأسرة الطفل، فإن احتمال التلاعب بالطفل، باعتباره كائنًا جنسيًا باسم الزواج العرفي مرتفع، لأنه في الاجتماع يدخل في الحال الضعيف."^{١٢٠} وأوضح أيضًا أن العديد من حالات هذا الزواج تستخدم لتقنين العلاقات الجنسية. وصرح في مناسبة أخرى: "يبدو أن العديد من الأطفال يصبحون ضحايا بتصنيفهم من تعدد الزوجات."^{١٢١}

ج) المشكلة النفسية

ومن المشكلة النفسية، أن الأب من هذا الزواج سيتخلى بسهولة عن مسؤولية طفله لأنه ليس ملزمًا قانونًا بصفته أبًا، حتى يصبح هذا الزواج ممارسة تدمم قمع حقوق المرأة والطفل.^{١٢٢}

¹¹⁹Kanthi Pamungkas Sari dan Tri Wahyuni, "Kajian Sosiologis Dampak Nikah Siri terhadap Status Sosial Pihak Perempuan dan Anak di Kabupaten Magelang", *The 7th University Research Colloquium*, (Surakarta: STIKES PKU Muhammadiyah Surakarta, 2018), 130.

¹²⁰Andriansyah, "Nikah Siri dan Eksploitasi Seksual Terhadap Anak", *VOA*, 19 Mei 2020, diakses 18 Desember 2020, <https://www.voaindonesia.com/a/nikah-siri-dan-eksploitasi-seksual-terhadap-anak/5426023.html>

¹²¹Andriansyah, "Nikah Siri dan Eksploitasi Seksual Terhadap Anak", *VOA*, 19 Mei 2020, diakses 18 Desember 2020, <https://www.voaindonesia.com/a/nikah-siri-dan-eksploitasi-seksual-terhadap-anak/5426023.html>

¹²²Wahyudani, "Keabsahan Nikah Siri dalam Perspektif Masalah", *Jurnal Ilmu Syariah: Perundang-Undangan dan Ekonomi Islam*, no. 1(2020): 47, <https://doi.org/10.32505/jurisprudensi.v12i1.1508>.

لقد عبر ألفية في بحثه أن نمو الطفل الذي لا يحصل على رعاية واهتمام الأب سوف يصبح أعرج. وتميل مجموعات الأطفال الذين يحظون باهتمام أقل من آبائهم إلى انخفاض القدرات الأكاديمية، وتوقف الأنشطة الاجتماعية، والتفاعلات الاجتماعية المحدودة. فضلاً على أنه بالنسبة للأولاد، فإن ملاحظتها الذكورية مخفية. فلا شك، أن دور الأب يلعب دوراً مهماً في النمو المباشر لطفله. يمكنهم المداعبة أو الاتصال اللغوي أو التحدث أو المزاح مع أطفالهم. سيؤثر كل ذلك بشكل كبير على نمو الطفل التالي. يمكن للآباء أيضاً تنظيم وتوجيه أنشطة الأطفال، على سبيل المثال، توعية الأطفال بكيفية التعامل مع بيئتهم والمواقف خارج المنزل، يقدم التشجيع، ويسمح للأطفال بمعرفة المزيد، ويذهب إلى أبعد من ذلك، ويدعوهم للانتباه إلى الأحداث والأشياء الأخرى المثيرة للاهتمام خارج المنزل، ويدعوهم للمحادثة والمجادلة العلمية. كل هذه الإجراءات هي طريقة الأب لتوجيه الولد من التغيير الاجتماعي وتعزيز النمو المعرفي في وقت لاحق.^{١٢٣}

يمكن أن يؤثر عقد تعدد الزوجات على مضرة العقل. يقال ذلك مع أن وجود الشعور المحزن وحتى فقدان ثقة النفس بسبب أن الوالدين ليس لديهما شهادة الزواج الرسمية، فلا يستطيع الولد التفكير جيداً. بالمعنى أن الظروف النفسية غير المريحة يشعرون بسبب وجوده الذي يعد عارا في حياة الإنسان بحيث يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس. فبدأ في تجنب الاختلاط بالآخرين وفضل أن يسكت على نفسه في المنزل.^{١٢٤}

¹²³Ulfiyah, *Psikologi Keluarga (Pemahaman Hakekat Keluarga dan Penanganan Problematika Rumah Tangga)*, (Bogor: Ghalia Indonesia, 2016), 160.

¹²⁴Rudy Catur Rohman Kusmayadi dan Muhammad Madarik, "Akibat Hukum dan Dampak Psikologis Perkawinan Siri Bagi Perempuan dan Anak-Anaknya (Kajian Teoritis Menurut Undang-Undang dan

يشير مفهوم التنمية إلى عملية نحو اتجاه أكثر كمالاً ولا يمكن ببساطة تكرارها. ويشير أيضاً إلى التغييرات الدائمة والتي لا عودة فيها. على الرغم أن علماء النفس لا يفرقون بين النمو والتطور. ذهبوا أن الولد النامي سيزيد من قدراته بطرق مختلفة حسب حاله. ويشير مصطلح النمو إلى زيادة في حجم الجسم والوظيفة الجسدية البحتة. وفقاً للعديد من علماء النفس، فإن التطور هو أكثر انعكاساً للطبيعة المحددة للأعراض النفسية التي تظهر.^{١٢٥}

وعلى ذلك، رأى دادانغ هواري أن الأولاد الذين نشأوا في أسرة مختلة يكونون أكثر عرضة للاعتماد على نموهم العقلي (عدم شخصية الاجتماع مثلاً)، بالنسبة للأطفال الذين تربوا في أسرة متناغمة وسليمة. أما عوامل هذا الخلل فهي: أولاً، العلاقات الأبوية السيئة. وهذا له تأثير سلبي على نمو الأطفال. ثانياً، حالة الأسرة غير المتجانسة أو غير المستقرة التي هي عامل حاسم لنمو شخصية الطفل التي تصبح غير صحية.^{١٢٦}

ب. تحليل القياس في قضية تعدد الزوجات

تعدد الزوجات ليس فرضاً ولا واجباً ولا مندوباً، بل حكمه مباح مع توفر الشروط المخصصة بالاتفاق من الجمهور. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾.^{١٢٧} وللرجل الذي يريد فعل التعدد يجب عليه أن يكون عدلاً بين الزوجات في القسم والنفقة

9 (2020): no. 2, *Jurnal Pusaka*, (KHI)”, http://ejournal.alqolam.ac.id/index.php/jurnal_pusaka/article/view/566

¹²⁵Mufidah Ch, *Psikologi Keluarga Islam Berwawasan Gender*, (Malang: UIN Malang Press, 2008), 150.

¹²⁶Kusmayadi dan Muhammad Madarik, “Akibat Hukum dan Dampak Psikologis Perkawinan Siri Bagi Perempuan dan Anak-Anaknya (Kajian Teoritis Menurut Undang-Undang dan KHI)”, 17.

¹²⁷عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤ ص ٢١١. ويليهِ سورة النساء: ٣.

وغيرهما، للآية السابقة. وإن لم يستطع أن يعدل فيزوج واحدة فقط. ومع النص الصريح أن الرجل لن يستطيع أن يكون عدلاً بين زوجاتهن في المحبة، ولكن يمكن عليه أن يكون عدلاً في الأموال والنفقة والمؤنة لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾.^{١٢٨}

ومع وجود القوانين المشددة في تنفيذ التعدد للرجل والمرأة، تكون هذه القضية غير فعالة، لأن الظاهر أن القانون قيد إباحة التعدد مع توفر الشروط المخصصة المحصورة من الرجل ويستحيل نفاذه للجميع، بل للأقل.^{١٢٩} والمظاهر الواقعة في إندونيسيا عن التعدد هذا كثيراً ما يؤدي إلى وقوع الطلاق. أحد أسباب وقوعه نبع من تعدد الزوجات. فلذلك، يدل هذا الفعل على أشد خطراً وضراً للزوجين وللجميع الذين يلونهما.

إظهار العدل بين النساء أي الزوجات هو من الصعوبات التي كثرت حيلتها من الرجل، وهذا كما قاله نوي البنتني. والآن، قد تغيرت الأحوال من المباحات إلى المحرمات. فإن كان التعدد يؤدي إلى الضرر وفساد الأسرة فهو منهي عنه.^{١٣٠} وأكد ذلك عبد المالك كريم أمر الله (بويها همكا) القائل أن آية التعدد لحفظ وضمن النساء الأيامي. ولمريد التعدد يلزم عليه توفر الشرط الخاص وهو العدل بين الزوجات. فإن صعب ذلك فواحدة فحسب دون الزيادة.^{١٣١} كلاهما يستدلان بحديث (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَّةُ مَائِلٍ).^{١٣٢} وبين صريحاً قريش شهاب عن ضوابط العدالة في التعدد. فقال أن العدل لازم للرجل فهمه من حيث الاقتصاد والجسم وغيرهما. فلا

^{١٢٨}النساء: ١٢٩.

^{١٢٩}Idrus, "Poligami dalam Kajian Sad Dzari'ah", 63.

^{١٣٠}محمد نوي البنتني، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦)، ص ٥٢٠.

^{١٣١}Hamka, *Tafsir al-Azhar*, 177.

^{١٣٢}السجستاني، سنن أبي داود، ج ٢ ص ٢٤٢، رقم: ٢١٣٣.

تعدد للمريض، ولا للفقير والمسكين، ولا للجانث والعاصي من أوامر الله تعالى. فإن كانت الزوجة تلد ولدا وتقضى حاجة شهوته بها وتكون الأسرة سعيدة وسكينة حتى كل الحوائج الزوجية وجدت سهلا فلا تعدد له. فإذا، حكمه حرام، لأنه يكفي مع زوجته دون الزيادة.^{١٣٣}

وقد فصل في الفقه المنهجي أنواع حكم تعدد الزوجات إما أن يكون مباحا وإما مندوبا وإما مكروها وإما مكروها. ذكر فيه أنه إذا غلب على ظن الزوج، أو تأكد أنه لا يستطيع إن تزوج أكثر من واحدة أن يعدل بينهما؛ إما لفقره، أو لضعفه، أو لعدم الوثوق من نفسه في الميل والحيف، فإن التعدد عندئذ يكون حراماً، لأن فيه إضراراً بغيره، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ).^{١٣٤} وهذا القسم مناسب لما جرى في واقعة المجتمع الإندونيسي ولو كان بعضهم ينجحون في البناء ولو قليلا. هذا، إذا ألقينا إلى تفصيل أحكام النكاح فيما سبق، يوجد أن أحكامها مفصلة أيضا؛ إما أن يكون مندوبا أو مباحا أو مكروها أو حراما. وقد قال البجيرمي في حاشيته، "وأما حرمة ففي حق من لم يتم بحقوق الزوجية. وأما في حق النساء فيحرم لمن علمت من نفسها عدم القيام بحقوقه ولم تحتج إليه".^{١٣٥} وكذا قال السيد بكري الشطا في حاشيته ما نصه، "وبقي الحرمة، وهي في حق من لم يتم بحقوق الزوجية".^{١٣٦} فهاتان العبارتان تناسبان قضية التعدد في حرمة فعله، فلائق تحليله بالقياس مع توفر الأركان والشروط فيه.

¹³³ Quraish Shihab, *Tafsir al-Mishbah*, (Jakarta: Lentera Hati, 2002), Jilid 2, 341.

^{١٣٤} مصطفى الخن وغيره، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٢)، ج ٤ ص ٣٦.

^{١٣٥} سليمان بن محمد البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥)، ج ٣ ص ٣٥٨.

^{١٣٦} عثمان بن محمد الشطا، إغاثة الطالبين في حل ألفاظ فتح المعين، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧)، ج ٣ ص ٢٩٧.

الأصل في مشروعية النكاح قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^{١٣٧} وقوله صلى الله عليه وسلم: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ)^{١٣٨}. فإن كان النكاح ليس حاجة ولا الباءة فليستعفف الرجل نفسه بدون النكاح لقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^{١٣٩}. فقضية الزواج بعدم قيام الحقوق الزوجية تنزل منزلة الأصل في ركن القياس بالأدلة السابقة التي تؤدي إلى حكم الحرام.

والفرع هو محل المقيس الذي لا نص فيه. وتعدد الزوجات بطريقة الإضرار والفساد لا نص فيه، وإنما يكون آية التعدد لثبوت الفعل الضامن على حفظ النساء ووفور العدل. وهذه القضية تنزل منزلة الفرع في ركن القياس مع تسوية العلة الواصفة المنضبطة وهي عدم الباءة والإضرار وفساد الأسرة. فخلاصة القياس عند القائلين أنه يحرم تعدد الزوجات بعدم استيفاء الحقوق الزوجية فيه قياساً لحمة الزواج لمن لم يقدر وفور الحقوق الزوجية فيما يلي:

- الأصل: الزواج لغير قادر الحقوق الزوجية.
- حكم الأصل: التحريم.
- الفرع: تعدد الزوجات لغير قادر الحقوق الزوجية.
- العلة: عدم الباءة وإظهار الضرر وفساد الأسرة.

^{١٣٧}النور: ٣٢.

^{١٣٨}محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٧ ص ٣، رقم: ٥٠٦٥.

^{١٣٩}النور: ٣٣.

- نتيجة القياس: نعطي الفرع مثل حكم الأصل. فنقول: يحرم تعدد الزوجات بعدم قدرة استيفاء الحقوق الزوجية قياسا على حرمة الزواج بعدم قدرة استيفائها. فيكون هذا القياس أولويا مع علو أثر الفرع على الأصل.

أكدت هذه النتيجة قاعدة "درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة" وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" بحيث لا يجوز إنشاء الضرر لنفس من المتزوجين ولا إنشاؤه للغير.^{١٤٠} ومع أن قضية تعدد الزوجات حكمه مباح شرعا ولكن يقام بطريقة ممنوعة فيدل على غاية ممنوعة أيضا. فلذلك موافق لقاعدة "ما أدى إلى الحرام فهو حرام".^{١٤١} والحاصل، إن كان تعدد الزوجات يقام بطريقة سيئة ويظهر الضرر فهو حرام شرعا ويجب تجنب ذلك.

^{١٤٠} عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ص ٧.

^{١٤١} عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩١)، ج ٢ ص ٢١٨.

الباب الرابع

الخاتمة

أ. الخلاصة

بعد أن يحلل الباحث هذه القضية عن تعدد الزوجات نظرا من الآثار المترتبة عليها والتحليل

بمنهج القياس، أخذ يلخص البحث ما يلي:

١. إن تطبيق تعدد الزوجات له آثار يترتب عليها حال الزوجة وحال الأولاد من عدة مشاكل:

أ) أما هي من حال الزوجة فمن المشكلة الدينية أن هذا الزواج معتبر عند الإسلام وقادر على

تجنب الفواحش ومقدمات الزنا، لكن كثرة باعته إنما هو لطلب كفاية الجنسية ومخالف الغرض

الأقصى من الزواج. ومن الاجتماعية أنه يآثر إلى وجود العقوبة الاجتماعية وتمييز الشخص من

المجتمع. ومن النفسية أنه يآثر على التخلف العقلي والنفسي.

ب) أما الآثار التي يترتب عليها حال الأولاد فهو من عدة مشاكل أيضا. ومن المشكلة الدينية أنه

يضيع الأمور الضرورية لهم من الحقوق الخمسة المستحقة له؛ حق النسب، والرضاعة، والنفقة،

والولاية، والحضانة. ومن الاجتماعية أنه يآثر إلى وجود العقوبة الاجتماعية وتمييز الشخص من

المجتمع. ومن النفسية أنه يآثر على التخلف العقلي والنفسي.

٢. قضية تعدد الزوجات بعدم قدرة الزوج الحقوق الزوجية تلحق على قضية الزواج بعدم قدرته

استيفائها لجامع عدم الباء وإظهار الضرر وفساد الأسرة فيكون حكمه حراما شرعا.

ب. التوصيات

بوجود الاستنباط الذي قد حلل الباحث في قضية منع تعدد الزوجات بطريق القياس، يوصى

الباحث بعض التوصيات والاقتراحات مما يلي:

١. رجاء لكون هذا البحث الجامعي مرجعا علميا في جعله اعتمادا ومقارنة من البحوث العلمية.
٢. رجاء لكون هذا البحث الجامعي مصدرا لجميع الطلاب والقارئین على أن تعدد الزوجات منهي عنه في الشريعة الإسلامية ومنشأ الضرر في الحياة السليمة.
٣. رجاء على القراء والباحثين أن يلاحقوا ويعلقوا هذا البحث الجامعي مع تصحيح النقصان والأخطاء من الكتابة وعرض الأشكال وغير ذلك مما لا يعني أن يكتب.



مراجع البحث

الكتب الإسلامية

- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل. حقوق الأولاد قبل الوالدين. قطر: جامعة قطر. ٢٠١٨.
- الأنصاري، زكريا. غاية الوصول في شرح لب الأصول. بيروت: دار الكتب العلمية. دون سنة.
- البحيرمي، سليمان بن محمد. تحفة الحبيب على شرح الخطيب. بيروت: دار الفكر. ١٩٩٥.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة. ٢٠٠١.
- البري، زكريا. أحكام الأولاد في الإسلام. القاهرة: الدار القومية للطباعة. ١٩٩٤.
- البتني، محمد نوي. مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٦.
- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين. كشف القناع عن متن الإقناع. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٣.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني. التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٣.
- الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض. الفقه على المذاهب الأربعة. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٣.
- الخلوتي، أبو العباس أحمد بن محمد. بلغة السالك لأقرب المسالك. القاهرة: دار المعارف. دون سنة.
- خلاف، عبد الوهاب. علم أصول الفقه. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠١٦.
- الخن، مصطفى وغيره. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. دمشق: دار القلم. ١٩٩٢.
- الزحيلي، محمد مصطفى. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. دمشق: دار الخير. ٢٠٠٦.

- الزحيلي، وهبة. الوجيز في أصول الفقه. دمشق: دار الخير. ٢٠٠٦.
- .أصول الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر. ١٩٨١.
- .الفقه الإسلامي وأدلته. بيروت: دار الفكر. ١٩٨٥.
- الزركشي، محمد بن عبد الله. البحر المحيط في أصول الفقه. بيروت: دار الكتبي. ١٩٩٤.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي. جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠١٧.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. بيروت: المكتبة العصرية. دون سنة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٠.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. القاهرة: دار ابن عفان. ١٩٩٧.
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٤.
- الشاطبي، عثمان بن محمد. إعانة الطالبين في حل ألفاظ فتح المعين. بيروت: دار الفكر. ١٩٩٧.
- شلتوت، محمود. الفتاوى: دراسة مشكلات المسلم المعاصر في حياة اليومية العامة. مصر: دار القلم. دون سنة.
- الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. بيروت: دار الكتاب العربي. ١٩٩٩.
- الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠.
- الطيبار، عبد الله بن محمد وغيره. الفقه الميسر. الرياض: مدار الوطن للنشر. ٢٠١١.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. مقاصد الشريعة الإسلامية. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٠٠٤.

ابن عبد العزيز عابدين، محمد أمين بن عمر. الدر المختار على رد المختار. بيروت: دار الفكر. ١٩٩٢.

ابن عبد السلام، عز الدين. قواعد الأحكام في مصالح الأنام. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. ١٩٩١.

العطار، حسن بن محمد. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلمية. دون سنة.

الغيتابي، محمود بن أحمد بن موسى. البناية شرح الهداية. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٠.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٣.

الغزالي، محمد أمين. حقوق الأولاد. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية. ١٩٩٨.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٥.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. بيروت: المكتبة العلمية. ١٩٢٢.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.

١٩٦٤.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٧.

أبو حية، نور الدين. الحقوق المادية للزوجة. القاهرة: دار الكتاب الحديث. ٢٠١٥.

المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

دون سنة.

ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر. دون سنة.

الموصولي، عبد الله بن محمود بن مودود. الاختيار لتعليق المختار. القاهرة: مطبعة الحلبي. ١٩٣٧.
 النفراوي، أحمد بن غانم بن سالم. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. بيروت: دار الفكر.
 ١٩٩٥.

المهتيمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. تحفة المحتاج في شرح المنهاج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
 ١٩٨٣.

الكتب الإندونيسية

- Aulia, Tim Redaksi Nuansa. *Kompilasi Hukum Islam: Hukum Perkawinan, Kewarisan, dan Perwakafan*. Bandung: Nuansa Aulia. 2009.
- Badan Pusat Statistik. *Statistik Indonesia 2020*. Jakarta Pusat: Badan Pusat Statistik. 2020.
- Basri, Cik Hasan. *Model Penelitian Fiqh*. Jakarta Timur: Kencana. 2003.
- Al-Duraiwisy, Yusuf. *Nikah Siri, Mut'ah dan Kontrak dalam Timbangan Al-Quran dan al-Sunnah*. Jakarta: Darul Haq. 2010.
- Hamka, Buya. *Tafsir al-Azhar; Diperkaya dengan Pendekatan Sejarah, Sosiologi, Tasawuf, Ilmu Kalam, Sastra dan Psikologi*. Jakarta: Gema Insani. 2015.
- Mufidah Ch. *Psikologi Keluarga Islam Berwawasan Gender*. Malang: UIN Malang Press. 2008.
- al-Munawar, Said Aqil Husein. *Problematika Hukum Keluarga Islam Kontemporer*. Jakarta: Kencana. 2004.
- Nasution, Johan. *Metode Penelitian Ilmu Hukum*. Bandung: Mandar Maju. 2008.
- Shihab, Quraish. *Wawasan Al-Qur'an: Tafsir Maudhu'i atas Pelbagai Persoalan Umat*. Bandung: Mizan. 1996.
- Shihab, Quraish. *Tafsir al-Mishbah*. Jakarta: Lentera Hati. 2002.
- Soekanto, Soerjono. *Pengantar Penelitian Hukum*. Jakarta: UI Press, 2015.
- Ulfiah. *Psikologi Keluarga (Pemahaman Hakekat Keluarga dan Penanganan Problematika Rumah Tangga)*. Bogor: Ghalia Indonesia. 2016.
- Wattie, Anna Marie. *Poligami Pintu Daruratkah?*. Yogyakarta: PSKK UGM. 2005.
- Wignjosebroto, Soetandyo. *Hukum Konsep dan Metode*. Malang: Setara Press. 2013.

- Adillah, Siti Ummu. "Implikasi Hukum dari Perkawinan Siri terhadap Perempuan dan Anak". *PALASTREN*, no. 1(2016): 193-222 <http://dx.doi.org/10.21043/palastren.v7i1.1011>.
- Aprilliana, Navilla Ayu Rizky. *Analisis Yuridis Terhadap Ketentuan Isbat Nikah Poligami atas Dasar Nikah Siri dalam Surat Edaran Mahkamah Agung No. 03 Tahun 2018*. Skripsi. Surabaya: UIN Sunan Ampel Surabaya. 2020.
- Arsal, Thriwaty. "Nikah Siri in Demographic Overview". *Sodality: Jurnal Sosiologi Pedesaan*, no. 2(2012) 140-169 <https://doi.org/10.22500/sodality.v6i2.6082>.
- Dozan, Wely. "Fakta Poligami Sebagai Bentuk Kekerasan Terhadap Perempuan: Kajian Lintasan Tafsir dan Isu Gender," *Marwah: Jurnal Perempuan, Agama dan Jender*, no. 2(2020): 131-147, <http://dx.doi.org/10.24014/marwah.v19i2.11287>
- Fahmi, Irfan. "Proses Pengambilan Keputusan Menjadi Istri Kedua dalam Perkawinan Poligami Pada Wanita Berpendidikan Tinggi". *Psymphatic: Jurnal Ilmiah Psikologi*, no. 2(2014): 231-243 <https://doi.org/10.15575/psy.v1i2.479>.
- Fathudin, Syukri dan Vita Fitria. "Problematika Nikah Siri dan Akibat Hukumnya bagi Perempuan". *Jurnal Penelitian Humaniora*, no. 1(2010) <https://journal.uny.ac.id/index.php/humaniora/article/view/5030>
- Halfiah. *Praktek Poligami Melalui Nikah Siri*. Tesis. Lampung: UIN Raden Intan Lampung. 2019.
- Halim, Abdul. "Pencatatan Perkawinan Menurut Hukum Islam". *Al-Mabhats: Jurnal Penelitian Sosial Agama*, no. 1(2020): 1-18 <https://ejournal.iainhokseumawe.ac.id/index.php/al-mabhats/article/view/804>
- Hikmah, Nurul dan Agung Ari Subagyo, "Perlindungan Hukum Bagi Perempuan Terkait Praktik Poligami Siri dalam Perspektif Hukum Islam", *LENTERA: Journal of Gender and Children Studies*, no. 1(2020): 35-54 <https://journal.unesa.ac.id/index.php/JOFC/article/view/9039>
- Huda, Mahmud dan Anisatus Shalihah. "Keharmonisan Keluarga pada Nikah Siri dalam Praktik Poligami". *Jurnal Hukum Keluarga Islam*, no. 2(2016) <http://journal.unipdu.ac.id/index.php/jhki/article/view/945>
- Idrus dan Shifriyan Fuadi. "Poligami dalam Kajian Sad Dzari'ah", *Jurnal Islam Nusantara*, no. 1(2020): 59-68 <https://doi.org/10.33852/jurnal.in.v4il.186>.

- Irfan, M. Nurul. "Kriminalisasi Poligami dan Nikah Siri". *Al- 'Adalah*, no. 2(2011): 121-140 <https://doi.org/10.24042/adalah.v10i2.248>
- Kusmayadi, Rudy Catur Rohman dan Muhammad Madarik. "Akibat Hukum dan Dampak Psikologis Perkawinan Siri Bagi Perempuan dan Anak-Anaknya (Kajian Teoritis Menurut Undang-Undang dan KHI)". *Jurnal Pusaka*, no. 2(2020): 1-21 http://ejournal.alqolam.ac.id/index.php/jurnal_pusaka/article/view/566
- Sari, Kanthi Pamungkas dan Tri Wahyuni. "Kajian Sosiologis Dampak Nikah Siri terhadap Status Sosial Pihak Perempuan dan Anak di Kabupaten Magelang". *The 7th University Research Colloquium*. Surakarta: STIKES PKU Muhammadiyah Surakarta. 2018.
- Tim Penyusun Pedoman Penulisan Skripsi. *Pedoman Penulisan Skripsi Fakultas Syariah UIN Malang Tahun 2019*. Malang: Fakultas Syariah. 2019.
- Wahyudani, Zulham. "Keabsahan Nikah Siri dalam Perspektif Masalah". *Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan dan Ekonomi Islam*, no. 1(2020): 44-63 <https://doi.org/10.32505/jurisprudensi.v12i1.1508>

القوانين

- Instruksi Presiden Nomor 1 Tahun 1991 tentang Kompilasi Hukum Islam.
- Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan.
- Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975 tentang Pelaksanaan Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan.

موقع الإنترنت

- Afifah, Siti. "Rela Dipoligami Jadi Istri Keempat Pengacara, Nasib Artis Ini Berubah Drastis Bak Telan Pil Pahit". *SajianSedap*. 30 Agustus 2020. Diakses 18 Desember 2020. <https://sajiansedap.grid.id/read/102312604/rela-nikah-siri-dan-dipoligami-jadi-istri-keempat-pengacara-nasib-artis-ini-berubah-drastis-bak-telan-pil-pahit-derajatku-diinjek-injek?page=all>
- Andriansyah, Anugerah. "Nikah Siri dan Eksploitasi Seksual terhadap Anak". *VOA*. 19 Mei 2020. Diakses 18 Desember 2020. <https://www.voaindonesia.com/a/nikah-siri-dan-eksploitasi-seksual-terhadap-anak/5426023.html>
- Ni'am, M. Asrorun. "Nikah Siri Dinilai Melanggar Prinsip Perlindungan Anak". *Hukum Online*. 5 Desember 2015. Diakses 18 Desember 2020.

<https://www.hukumonline.com/berita/baca/lt5662b3d927f0c/nikah-siri-dinilai-melanggar-prinsip-perlindungan-anak>





KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VII/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VIII/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

دليل للتشاور

إسم الطالب : محمد فصيح الدين
رقم السجل للطالب : ١٧٢١٠٠٢٦
قسم : الأحوال الشخصية
المشرف : الدكتور محمد طريق الدين الماجستير
موضوع الرسالة : تعدد الزوجات في إندونيسيا في نظر القياس: دراسة تحليلية أصولية

الرقم	اليوم/التاريخ	موضوع التشاور	التوقيع
١.	الإثنين، ٧ سبتمبر ٢٠٢٠	إشراف خطة البحث	
٢.	الإثنين، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠	إصلاح خطة البحث	
٣.	الجمعة، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠	موافقة المشرف لمناقشة خطة البحث	
٤.	الإثنين، ٣ نوفمبر ٢٠٢٠	إصلاح الباب الأول والثاني	
٥.	الجمعة، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠	موافقة الباب الأول والثاني	
٦.	الجمعة، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠	إشراف الباب الثالث	
٧.	الأربعاء، ٢٠ يناير ٢٠٢١	إصلاح الباب الثالث والرابع	
٨.	الأربعاء، ٢٠ يناير ٢٠٢١	إصلاح الأبواب كلها ومستخلص البحث	
٩.	الإثنين، ١ فبراير ٢٠٢١	موافقة الأبواب المترجمة	
١٠.	الإثنين، ١ فبراير ٢٠٢١	موافقة المشرف لمناقشة البحث	

مالانج، ٤ فبراير ٢٠٢١ م

علم،

رئيس قسم الأحوال الشخصية

الدكتور سودرمان الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٨ : ٠٠٣ ١ ٢٢٢٠٠٥٠١



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VI/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/III/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

السيرة الذاتية للباحث



الإسم: محمد فصيح الدين
رقم التسجيل: ١٧٢١٠٠٢٦:
المكان وتاريخ الولادة: تولنج أجونج، ١٨ ديسمبر ١٩٩٩
العنوان: بتاك - كاليداوير - تولنج أجونج
الكلية/الشعبة: الشريعة/الأحوال الشخصية
دخول الجامعة: ٢٠١٧:
رقم الهاتف: ٠٨١٢٣١١٤٠١١٧:
البريد الإلكتروني: fashihpdti@gmail.com:
سيرة علمية :

الرقم	المدرسة	عام الخروج	البيان
٠١	روضة الأطفال الخديجة ١ بتاك	٢٠٠٦	المتخرج
٠٢	المدرسة الابتدائية الهداية ١ بتاك	٢٠١٢	المتخرج
٠٣	المدرسة الثانوية الإسلامية الحكومية ١ بالتار	٢٠١٤	المتخرج
٠٤	المدرسة العالية الإسلامية الحكومية ٣ بالتار	٢٠١٧	المتخرج
٠٥	المعهد الإسلامي العصري "الكمال" بالتار	٢٠١٧	المتخرج